

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ٨

الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

الذي نعيش فيه، مظهرا دائما الحساسية والاهتمام
الصادق لأن من يعانون المعاناة الأشد، ليس لديهم
إلا الأقل، ومن ثم فهم يحتاجون إلى أكبر قدر من
الرعاية.

وقبل قرابة العام، عصف بأمريكا الجنوبية على نحو
مأساوي واحد من أفظع الأعاصير التي شهدها هذا القرن.
وبلدنا، هندوراس، كان الأكثر تضررا، حيث فقدت
مليارات الدولارات من الخسائر الناجمة عن دمار أكثر من
٧٠ في المائة من بنيته الأساسية واقتصاده. وقد قتل أو
جرح أو فقد أكثر من ١٥٠٠٠ شخص وتعرض للخسائر
ما يربو على ١.٥ مليون شخص، على نحو مباشر أو غير
مباشر، حيث فقدت نسبة كبيرة منهم مساكنها وممتلكاتها
وأعمالها التجارية بأكملها.

إن تلك الظروف المؤسفة التي تعين علينا أن
نعيشها، والتي بدأنا الآن فقط نتعافى من آثارها،
تضاعفت في الأسابيع الأخيرة بفصل شتاء قاس وتزايد
مستويات هطول الأمطار. ومرة أخرى، فاضت أنهارنا
الرئيسية وغمرت ضفافها، نظرا لتعذر رفع الأوحال من
قيعانها بسبب ضيق الوقت وشح الموارد. ويهدد ذلك من
جديد سلامة العديد من المراكز السكانية والمدن، مما
يسبب المزيد من الفيضانات والانهيارات الطينية وإغلاق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب يدلي به السيد كارلوس روبرتو فلوريس
فاكوسيه، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى
خطاب يدلي به رئيس جمهورية هندوراس.

اصطحب السيد كارلوس روبرتو فلوريس فاكوسيه،
رئيس جمهورية هندوراس، إلى داخل قاعة الجمعية
العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة،
يشرفني أن أرحب بفخامة السيد كارلوس روبرتو
فلوريس فاكوسيه، رئيس جمهورية هندوراس، في الأمم
المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس فلوريس فاكوسيه (تكلم بالاسبانية): أود،
يا سيادة الرئيس، أن أعرب عن سعادتي لانتخابكم الذي
تم مؤخرا. وأود أيضا أن أشيد بعمل سلفكم اللامع، السيد
ديديبير أوبيرتي. والسيد كوفي عنان، الأمين العام،
يستحق أيضا الإشادة على جهوده الدؤوبة لكفالة أن يعم
السلام والأمن العلاقات الدولية في هذا العالم المضطرب

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أمام الأمم المتحدة تحديات جديدة، بل أكبر، ومن المحتمل أن تكون أكثر صعوبة وأن تظهر بشكل أكثر.

إن انتصارات حقوق الإنسان المتزايدة؛ والتوسع المتسارع في الديمقراطية كنظام حكم وتعايش بين الشعوب؛ وحقوق المرأة والطفل، وحتمية حماية كليهما ضد إساءة المعاملة، والتمييز والعنف: هذه أمور تتحدى التصور الخلاق لشعوب وحكومات العالم. وهذه نماذج لألفية جديدة، نقرب من أبوابها بعقل متفتح وقلب مضمع بالأمل.

إن السلم؛ والبيئة؛ والنمو السكاني؛ والتخلي عن الحقول، وتحويل مدننا بالقوة وبطريقة تسودها الفوضى إلى مدن حضرية أصبحت بالتالي ريفية؛ ومسائل الغذاء، والاختلافات الكبيرة بين مجموعة صغيرة من الدول الغنية وعالم كبير من الدول التي تمر بعملية إفقار دائمة؛ والتخلص من أسلحة الدمار الشامل: هذه كلها ليست سوى موضوعات قليلة تتخطى حواجز القرون. وهذه المسائل تتطلب نهجا وحلولا جديدة تصاغ في ضوء التجارب التي يتركها لنا هذا القرن الموشك على الانتهاء.

والآن، حيث تمكّنا نهاية القرن العشرين من أن نحظى بميزة غير عادية إذ نشهد تغير الألفية، جاء الوقت للتفكير، حتى نجني أحسن ثمار القرن ونحملها عبر الجسر الموصل بين القرنين. ومع ذلك يجب ألا نحمل إلى الجبهة الأخرى من الزمن تلك الأشياء التي أثمرت في هذا القرن الكوارث الكبرى للحروب والتوترات المؤلمة على الساحة الدولية؛ كما يجب ألا نتمسك بتلك التي فصلت بين الشعوب وقطعت أوصال الدول أو تلك التي انتجت التهميش والاستبعاد اللذين ما زالا يعذبان جانبا كبيرا من البشرية.

ولهذا فإن من الضرورة القصوى، أن تعود الأخوة إلى مكانها الصحيح في مثلث المبادئ الليبرالية، نفس المبادئ السامية التي ولدت حكم القانون ومفهوم سيادة الدستور، والوثام والمساواة بين الأفراد وبين الأمم، مشكّلة بالتالي الدول الديمقراطية ومبدأ الحرية الإنسانية كأساس لبقاء البشرية، ومبرر وجودها على هذا الكوكب.

إننا نقول إن الأخوة الكبار بين مجتمع الأمم يجب أن يتخذوا مفهوم الأخوة مبدأ وقيمة أخلاقية موجهة من أجل التعايش الدولي مع سائر اخوتهم، وذلك حتى يمكننا معا - دون استثناء، وبدون فوارق واسعة تفصل الكبير عن

شرايين النقل الرئيسية في البلد. وتسبب ذلك في مزيد من انعدام الأمن والفزع لسكان بلدنا، مما يضيف خسائر وصعوبات جديدة للحالة الخطيرة بالفعل التي نواجهها منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

إن الإعصار ميتش وسائر الظواهر الطبيعية الأخرى العنيفة بشكل غير معتاد تكشف عن الضعف المادي لبلداننا وتبرز الضرورة التامة لاتخاذ تدابير وقائية مبكرة ومنظمة. وتلك التدابير الوقائية لا يمكن تحقيقها على الأصعدة الوطنية، والإقليمية، والقارية، بل والعالمية إلا عن طريق جهود وموارد متضافرة مشتركة. فما من بلد، وبخاصة عندما تكون موارده المادية ضعيفة، يمكنه أن يقوم بمهمة تحمل القوى المدمرة الكبيرة لهذه الظواهر بمفرده. وهذا تحد جديد كبير أمام الأمم المتحدة، التي ننتهز هذه الفرصة لنسترعى انتباهها التام إلى هذا الأمر، ونحن نعلم أنها مستعدة لتنقذ الآلاف بعد الآلاف من الأرواح، لتوفر علينا الأضرار البالغة وتدفع العلل الكبيرة عنا.

إننا، نحن الشعب الهندوراسي، نقدر دائما تضامن العالم، الذي نحن ممتنون له غاية الامتنان، ونعلم أيضا أن الأخوة بين البشر وبين الأمم قيمة يجب ألا نفقدوها. بل على العكس من ذلك، يجب أن نحبيها ونعززها وننشرها، وعلى وجه الخصوص الآن حيث تقرب العولمة والاتصالات العالية السرعة فيما بين الدول والقارات، بحيث تجعل من الممكن لأمة أن تشعر فورا بالآلام التي تحيق بأمة أخرى كما لو كانت تؤثر علينا جميعا بشكل مباشر.

ويجب أن نكون أكثر من كوننا جيرانا، يجب أن نكون أخوة. وبما يتجاوز التعاون، يجب أن نزرع بذور الأخوة. إن التضامن شيء جيد، ولكن الأخوة أقوى وأكثر إنسانية، لأنها تنفض من عميق قلوبنا ذلك النفس العالمي المقدس للحياة الذي يهبه الله لكل واحد من مخلوقاته حتى نكون متساويين ونتمتع بثروة كوكبنا على قدم المساواة.

إن الأمم المتحدة، منذ تأسيسها في ١٩٤٥، قامت بدور بارز في الحياة على كوكبنا. والدول الخمسون التي اجتمعت في سان فرانسيسكو، بكاليفورنيا، والتي شرف شعب هندوراس أن يكون بينها، والتي وقّعت ميثاق الأمم المتحدة، زاد عددها على مر السنين. تغير البعض، بينما اختفى البعض الآخر في بنيات متعددة الجنسيات أو اتحادية. ولذلك، فإن التحديات التي سيضعها القرن القادم

وكتلة أمريكا الوسطى تعمل الآن على الوصول إلى سوق الولايات المتحدة بشروط مؤقتة بنفس القدر الذي حصل عليه من قبل شركاء آخرين يقعون شمالنا. ونحن كمنطقة، نسعى إلى إقامة علاقات تجارية مع القارة برمتها من خلال إبرام اتفاقات مع الكتل الموجودة الأخرى وفرادى الدول، بما فيها المكسيك وبلدان أمريكا الجنوبية.

وتستعد أمريكا الوسطى لعبور الجسر بين الألفيتين وقد تكاملت جمهورياتها مع بعضها البعض أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى، تجمع بينها المثل المشتركة للمحافظة على أنفسنا متحدين لكي نكون أقوى، وللإضطلاع بدور ممتاز في القارة الأمريكية، ولتحويل البرزخ إلى نقطة عبور استراتيجية للتجارة العالمية، ولنكتب لأنفسنا قصة نجاح تكون مثالا ومعيارا للمجتمع الدولي.

وعملية العولمة، التي جرى الإسراع بها أثناء العقد الماضي، ستستمر في التوسع، وستخلق تحديات ومصادقات مثلما ستجلب المشاكل والفرص. والتدفقات المذهلة لرأس المال، التي يمكن في يوم واحد أن تتسبب في انهيار يصل إلى حد الكارثة على اقتصادات بلدان ومناطق بأكملها، تستحق بكل تأكيد أن توليها هذه المنظمة اهتماما خاصا. ويصعب على شعوبنا أن تفهم السبب في تأثرها بفشل النظام المالي نتيجة المخاطرة والتدفقات بغرض المضاربة في مناطق من العالم بعيدة عنها، وغريبة عليها، وغير معروفة حتى لها. إننا نتأثر بها رغم أننا لا نؤدي دورا فيها ولا نتحمل مسؤوليتها، ومع ذلك فإنها ترفع أسعار قوتنا الرئيسي، وتحرماننا من فرص التنمية، وتزيد من فقرنا، وتجعل الحياة أشقى بالنسبة لنا. إن العولمة يجب أن تكون تجربة تكفل توفير إمكانيات أوسع وفرص أكبر لجميع البلدان ولكل الشعوب لا اختلالات ونواحي إجحاف أكبر.

وفي تعارض صارخ مع إلغاء الجمارك ونقط الحدود، وتحقيق التكافؤ في الوصول إلى الأسواق، تظهر الحاجة إلى تعزيز هوية الجماعات الطائفية والأمم والبلدان والمناطق. فالتنوع الثقافي مصدر مشروع للفخر والثراء والإبداع والتكامل العالمي. ولا يمكن لإدخال الأتمتة على نطاق واسع في الإنتاج أن يجعل، بل يجب ألا يجعل السلوك الإنساني، وهو أئمن موارد كوكبنا، أوتوماتيا. إن فرض التجانس الثقافي العالمي بإزالة التنوع بأية طريقة سيكون أمرا خطيرا

الصغير، والغني عن الفقير - أن نعبر جميعا إلى الجانب الآخر من الألفية بنظرة جديدة تتسم بالعدالة والفرص والأمل، من أجلنا جميعا نحن الذين نمثل العنصر البشري، ومن أجل كل الجهود والتضحيات والمعاناة التي نواجهها في محاولتنا لاقتفاء ضربات الفوارق الاقتصادية والمعاملة المححفة في الموارد المالية والأسواق. ومع ذلك، فقد بقينا ثابتين ولا نزال ثابتين على القيام بهذا عن طريق بذل جهود جبارة وتضحيات لا حصر لها، لكي نتجنب تخلفنا عن التنمية، والاتجاهات الثقافية والفوائد العلمية والتكنولوجية للنقل والاتصالات. لقد كافحنا من أجل هذا كله مقدمين ضحايانا وشهداءنا لقضية الحرية؛ ونحن نذهب إلى أبعد مدى لنطور الحكم الديمقراطي في دولنا. ونكافح كل يوم لجعل الحكم الديمقراطي قادرا على أن يحكم ويكون متسما بالمصادقية مثيرا للأمل جديرا بالثقة في أعين وقلوب العديدين ممن لا يتحلون بالصبر دائما إلى أن تتحقق منافع النظام، وممن يشعرون باليأس والملل من أن يحلموا أحلاما من الصعب تحقيقها.

وحتى يتوفر البقاء للديمقراطية عبر الزمان وتبرر الثمن الغالي الذي دفعناه من أجلها، يجب أن تستجيب لشواغل وتطلعات الشعوب. والحماية ضد التراجع عما ضحى كثيرون من أجل تحقيقه بتضحيات غالية؛ والحفاظ على جوانب التقدم التي حققناها؛ وإيجاد طريقة لضمان استجابة هذه بطريقة إيجابية بما يحقق مصلحة الشعوب: هذه هي أعظم التضحيات التي نحملها معنا ونحن نقابل الألفية المقبلة.

لقد تعلم مواطنو أمريكا الوسطى، من خلال التجارب المريرة وسفك الدماء والتضحيات الأليمة، أن الأخوة ذات قيمة أسمى من مجرد الجيرة، وأن التعاون والتفاهم ينتجان ثمارا أفضل لنا من التناحرات السابقة والتعصبات القومية المحلية، وأنه ما من خلاف، مهما بدا خطيرا، لا يمكننا حسمه بروح السلم والوئام والمدنية.

وقبل بضعة أيام، ضرب رئيسا السلفادور وهندوراس مثلا طيبا للقارة وللعالم عندما صدقا على الاتفاقية المعنية بالجنسية والحقوق المكتسبة، التي تشمل سكان المناطق التي حددها الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن النزاع حول الحدود البرية والبحرية بين السلفادور وهندوراس. وبهذا العمل، حسمنا حسمًا قاطعا ودائما النزاع حول الحدود، الذي ظل يجثم بظلاله القاتمة فوق علاقاتنا الأخوية.

كانت ملتزمة أم غير ملتزمة بالمهمة المشتركة لجعل كوكب الأرض مكانا حقيقيا وفعالا لسعادة البشر بالنسبة لجميع الأفراد دون استثناء.

ومن هذا المنطلق، تحتفل هندوراس، مع غيرها من ممثلي هذا المجتمع العظيم، الأمم المتحدة، بالنظام العالمي الجديد، الذي تقوم الحاجة فيه إلينا جميعا، بل لا غنى عنا لصونه وتنميته. هذا النظام الذي لا يصبح فيه قيام أزمة بين دولة وأخرى، أو ظهور أية صعوبات داخلية نتيجة لصراعات متأصلة في الإجحاف أو بسبب المطالب القومية أو العرقية أو الدينية من الأمور التي يمكن أن يستهان بها.

وعلى العكس من ذلك، نرى اليوم، مع النظرة المعولمة لكوكب الأرض، أن كل دولة تتحمل المسؤولية عن حماية نفسها، ليس فقط من أجل نفسها، بل لأنها بذلك تضمن حياة البشرية وسعادتها قرونا طويلة مقبلة.

والصعوبات، كتلك التي نشهداها في تيمور الشرقية والأزمة في كوسوفو، وزيادة الطابع النووي في شبه القارة الهندية، وارتفاع مستوى الإرهاب في كولومبيا وروسيا أصبحت قضايا تهمننا جميعا. صحيح أن جميع البلدان لا تشارك في كل بعثة من بعثات حفظ السلم والبعثات الإنسانية، لكن هناك ميلا وتفتحا لدى كل فرد من سكانها للاستجابة للنداءات التي تدعو إلى التضامن الدولي، وأقوى صوت لهذا التضامن هو صوت الأمم المتحدة، وخصوصا صوت أمينها العام. وفي الصحراء الغربية يشارك جنود هندوراس منذ عدة سنوات، في بعثات حفظ السلم تحت قيادة الأمم المتحدة. ونحن واثقون بأن أي بلد، وهذا ينطبق على بلدي، لا يمكن أن يبخل عندما يكون الأمر متعلقا بتقديم التعاون وبذل التضحيات.

إن تدخل مجلس الأمن في الصراع الذي نشب مؤخرا في كوسوفو، وتشكيل قوة دولية لحفظ السلم في تيمور الشرقية، أمران يوضحان كفاءة هذا النظام الذي يجعل منا جميعا أخوة وجيرانا وأصدقاء وشركاء.

ولا يمكن إنكار حقيقة أنه حتى مع تغير العالم ومع الاحترام الواضح فيما بين جميع الدول، لا تزال الأمم المتحدة في عملها تستخدم الآليات التي أنشئت عند تأسيسها في عام ١٩٤٥. والعدد المحدود للدول الأعضاء

لا يمكن التفكير فيه، شأنه شأن القضاء على التنوع البيولوجي.

ما فتئت الرغبة العالمية الخالدة في استحداث نظام عالمي جديد يرتكز على السلام والتعاون والأخاء بين جميع البلدان، بدلا من التوازن في الأسلحة بين الدول القوية المتنفذة، رغبة موجودة منذ زمن. ورغم أنه ما زالت هناك بعض المشاكل المحلية، ورغم أن بعض النزعات القومية القديمة بدأت ترفع رؤوسها مرة أخرى، فإن العالم بوجه عام مكان أكثر سلاما واستقرارا بكثير مما كان عليه قبل ١٠٠ عام. ورغم أن بعض الجماعات الإرهابية لا تزال تزج مختلف بلدان العالم القديم والجديد، يبقى الواقع أننا نعيش، بصفة عامة، في عالم أكثر سلاما من العالم الذي عرفه أجدادنا، ونحمد الله على ذلك. ولهذا، يجدر بنا أن نعتزف بأنه رغما عن كل جوانب النقص في العالم، فقد بدأنا نظاما عالميا جديدا في نهاية هذا القرن وفجر القرن الجديد، نظاما تقوده الأمم المتحدة.

في النظام العالمي الجديد الذي نشهده في نهاية الألفية الثانية، لم يعد هناك مجال للصراعات التي خلفتها لنا الحرب الباردة، ناهيك عن تلك التي خلفتها مختلف الدول الأوروبية التي سيطرت أثناء القرون الثلاثة الماضية. كما لا توجد أية إمكانية لدولة أن تسيطر بمفردها على بقية الدول، لأنه لا توجد القدرة البشرية ولا الموارد المادية للقيام بذلك. وبدلا من التوازن الإيجباري الذي ارتكزت عليه سياسات التعايش بين أقوى دول العالم، يسود الآن بنفس القدر التكافل المضاعف، والتكامل بين الدول، والتعاون الدولي، والعمل الجماعي، بطبيعة الحال، في سبيل قضية إرساء السلام ومعالجة الأزمات المدنية وكذلك الكوارث الطبيعية.

وإلقاء نظرة سطحية على الأحداث في الشمال والجنوب، وفي الشرق والغرب، يعطينا لمحة عن أن السلام، والتجارة الدولية، وحقيقة أن الدول ليس أمامها إلا أن تتعاون مع بعضها البعض، تضيء المساواة بين الأطراف في العلاقات الدولية، فنجد في الساحة العالمية أن القوة الاقتصادية للدولة أو قدرتها العسكرية ليست هي التي تحدد بقدر كبير ما إذا كان صوتها سيسمع في المناقشة، بل قوتها الأدبية، وبخاصة قيمها الديمقراطية ومثلها العليا فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. وفي السياق المحدد الذي نحن بصددده هنا، لم تعد هناك دول كبرى ودول صغرى، بل أعضاء في المجتمع الدولي، سواء

وبفضل تلك الأخوة، تحركنا قدما في عملية التعمير والبناء، وأرسينا الأساس للتحويل في هندوراس - ونفس الشيء ينطبق على أمريكا الوسطى. ومن هنا فإنني أعلن أننا، شعب هندوراس - ودموعنا من هذا الحدث الأليم الأخير لم تجف بعد، وبينما نواجهه جولة جديدة من المعاناة - نقف على أقدامنا من جديد تملأنا روح نابضة بالحياة ومفعمة بمنتهى الأمل، مستعدين لأن نصيح قصة نجاح في هذا العالم، وأن نحول المأساة إلى فرصة.

وفيما يتعلق بالتعاون الذي قدمته ولا تزال تقدمه لنا معظم الدول الحاضرة هنا، أغتنم هذه الفرصة، باسم شعب هندوراس، وحكومتها التي أترأسها بموجب الإرادة السيادية لمواطنيها، لأعرب عن أصدق مشاعر الامتنان للجميع، ولكي أؤكد أمام الجمعية أيضا رغبة هندوراس في أن تتعامل بالمثل - وبما يتناسب مع عظمة قلبها وشرعية مؤسساتها الديمقراطية - لقاء كل ما قدمه لنا العالم في أوقاتنا الصعبة، بكل مشاعر الحب والتأثر العميق.

وكل ما أود أن أضيفه هو أن أطلب بكل احترام أن تعجل المؤسسات والدول التي تتعاون معنا بتقديم الموارد والمشاريع التي تعهدت بها لتعمير هندوراس، والتي نحتاجها الآن أكثر من أي وقت مضى.

في هذه المناسبة تدعو هندوراس، التي لا تنسى على الإطلاق أنها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، إلى إصلاح منظمتنا، حتى يمكن لنظام عالمي جديد قائم على التعاون والأخوة العالميين أن يضمن لنا جميعا أن كوكب الأرض لم يخلق للأقوياء والجبابرة فقط، بل لكل البشر.

فليبارك الله كل الأمم، ولينر لنا الطريق جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد كارلوس روبرتو فلوريس فاكوسيه رئيس جمهورية هندوراس إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لويس انجيل كونداليز ماكي، رئيس جمهورية باراغواي

في مجلس الأمن لا يتيح الفرصة للدول الأخرى التي، بسبب إسهامها في تنمية العالم، ينبغي أن تشارك في صنع القرارات رفيعة المستوى التي يصدرها هذا الجهاز الهام من أجهزة منظمتنا.

وبالمثل، نعتقد أن الوقت قد حان لتوفير البدائل حتى يقتصر حق النقض الذي تتمتع به بعض الدول على أمور بعينها وظروف بعينها، وحتى لا يكون لمجرد حماية المصالح الخاصة تأثير مفرط، وحتى لا تكون هذه المصالح مبررا لعدوان موجه إلى بقية المجتمع العالمي. وإنهاء للممارسة، التي أصبح فيها حق النقض بمثابة الكلمة العليا للمنظمة، يجب أن يكون هدفا تركز له جميع الدول الممثلة هنا ما يكفي من الوقت والبحث.

إن انضمام ثلاثة أعضاء جدد إلى هذه المنظمة يملأنا بالغبطة والأمل، ويمنحنا الثقة في أن تحظى جمهورية الصين من المنظمة بنفس المعاملة، وأن يكون النظام العالمي الجديد، كما تتوقع تايوان - تعبيرا عن زيادة احترام حقوق وقيم أهل تايوان، بما في ذلك الاحترام المتجدد لتطلعاتها إلى المشاركة بالكامل في أعظم منظمة إنسانية على وجه الأرض. ولا أود أن تفوتني هذه الفرصة دون أن أعرب عن تضامن شعب هندوراس وكل شعوب أمريكا الوسطى مع شعب تايوان الذي يعاني المحنة الرهيبة التي نزلت بتلك المنطقة الشقيقة من العالم.

خلاصة القول إن هندوراس، فيما يتعلق بالنظام العالمي الجديد الذي نأمل أن يسود في هذا المحفل العالمي، تؤيد توسيع تمثيل شعوب العالم وأممهم، مثلما تؤيد تمثيلا أكثر عدالة وتوازنا في مناقشات وقرارات الأمم المتحدة.

قبل عام تقريبا، اجتاح بلدي أعنى الأعاصير التي شهدتها التاريخ وأكثرها تدميرا. وهذه المأساة، إلى جانب المعاناة التي سببتها لشعب نبيل ورزين، أوضحت مدى حساسية وجدية التعاون الدولي والأخوة الدولية. وكانت رسائل التعاطف والقلق التي تنم عن الإخلاص والتفاني الحقيقيين لأعلى قِيم الأخوة - التي نؤمن بها عميق الإيمان - تتدفق من كل مكان في العالم، إلى جانب المساعدات التي لا تزال تتدفق، مما يمكن الشعب والحكومة من إصلاح ما دمره الإعصار.

وهي تواجه اليوم التحدي الكبير لإخراج باراغواي من الركود الاقتصادي المزمن والظلم الاجتماعي الكبير.

لقد دأبت باراغواي في مختلف المحافل الدولية، ومرة أخرى في هذه الساحة من الأخوة بين دول العالم، على المناذاة بالتضامن والتعاون للمنظمات المتعددة الأطراف والثنائية في تنفيذ برامجها لإعادة التنشيط الاقتصادي وتنفيذ السياسات الاجتماعية والمناهضة للفقر. وسيكون هذا النشاط الأساس والضمان لبقاء ديمقراطيتنا.

وفي هذا السياق، وللمرة الأولى في تاريخ بلدنا الحديث، تتفق الأحزاب السياسية وسلطات الدولة وممثلو المجتمع المدني في توافق آراء وطني على سياسات واستراتيجيات إعادة توجيه النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر ومكافحة الاستبعاد الاجتماعي وتحقيق رفاهة شعبنا. وسوف يتم ضمان الديمقراطية بوصفها شكلا مثاليا من التنظيم والتعايش على مدى التاريخ بواسطة التنمية المستدامة، التي سوف تضمن الصالح المادي للأغلبية الفقيرة.

وفي هذا الصدد يؤيد بلدي ويدعم بالكامل المبادئ والأهداف والتدابير المعتمدة في مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وبالسكان والتنمية وبالمراة. ونحن ملتزمون بدون تردد بالديمقراطية السياسية لأننا نعلم أننا يجب أن نوظفها بالعدالة والمساواة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وإن حكومتي عازمة بثبات على أن تشترك وتعمل بالتضامن مع بلدان العالم الأخرى على جميع المستويات لزيادة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة كإطار لا بديل عنه للتنمية البشرية.

وكاستجابة هامة لمتطلبات مؤتمر القاهرة، اعتمدت باراغواي خطة وطنية ومجلسا للصحة الإنجابية. وبإنشاء أمانة للمرأة، عززنا وجود المرأة في الحكومة وأتحننا برنامجا لمساواة المرأة في التعليم. وأتاح لنا هذا التدبير إدماج المساواة بين الجنسين في الإصلاح التعليمي واعتماد خطة لتساوي فرص المرأة.

ولقد أعطينا أهمية متساوية لاتفاقية حقوق الطفل وللالتزامات المقطوعة في قمة الأطفال. وفي هذا الصدد

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة رئيس جمهورية باراغواي.

اصطحب السيد لويس انجيل كوزاليز ماضي، رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية باراغواي، فخامة السيد لويس انجيل كوزاليز ماضي، وإني أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كوزاليز ماضي (تكلم بالاسبانية): في البداية أود أن أحيي رئيس الجمعية العامة معالي السيد ثيو بن غورياب، وزير خارجية ناميبيا، الذي أهنته على انتخابه، وأن أقدم له كل التعاون من وفد باراغواي في أعماله.

وعندما أحيي الأمين العام، إنما أهنته على أعماله الممتازة للمنظمة وأكد من جديد الدعم الكامل لجمهورية باراغواي لجهوده لصالح السلام العالمي.

وفي الوقت ذاته يود وفد باراغواي أن يرحب بمملكة تونغا وجمهورية كيريباس وناورو في عضوية الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن أعمالها سوف تسهم في السلام الدولي والتنمية وإن وجودها بيننا دليل آخر على العالمية المتصورة بموجب الميثاق.

هذه الدورة العادية للجمعية العامة تصادف باراغواي عند لحظة خطيرة من حياتها السياسية وتوقعاتها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد تغلب أبناء باراغواي مؤخرا جدا على زعزعة الاستقرار الداخلي. ذلك أن التعبئة السريعة والواسعة والبطولية للمواطنين، ولا سيما أعضاء البرلمان والشباب والعمال والفلاحين، شكلت حاجزا يصعب اختراقه ضد محاولة لتقويض الدستور وقدمت السند لمقاومة هذا الهجوم على الديمقراطية.

ونتيجة لأزمة آذار/مارس ١٩٩٩، التي أدت خطورتها وأهميتها إلى متابعتها من قبل وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم، تأسست حكومة وحدة وطنية في إطار الدستور الوطني. وتتألف تلك الحكومة، التي أشرف بتمثيلها أمام الجمعية العامة، من جميع الأحزاب السياسية عن طريق البرلمانيين المنتخبين بصورة ديمقراطية.

وفي ضوء التحديات التي تواجه الأمم المتحدة نولي أهمية كبيرة لاعتماد التدابير الرامية إلى كفاءة جودة الأداء المالي في أجهزتها، ولذا نحث الدول الأعضاء، ولا سيما أكثرها نمواً، على الوفاء بالتزاماتها المالية باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لإصلاح المنظمة.

وبالمثل تعتبر حكومة بلدي أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن يفتقر إلى التمثيل الكامل لجميع الأطراف المؤثرة الرئيسية من المجتمع الدولي، كما أن أعداده لا تتناسب مع مجموع الأعضاء. ولا شيء غير زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين سيكفل زيادة المشاركة العادلة داخل مجلس الأمن، ويحقق من ثم التوازن السياسي اللازم. وفي هذا الصدد يجب أن تفضي العملية التدريجية للديمقراطية الدولية إلى إلغاء حق النقض الذي يتمتع به أعضاءه الدائمون.

ولذا تؤيد باراغواي تطلعات أمريكا اللاتينية وغيرها من القارات إلى زيادة تمثيلها في المجلس الذي يمكن فيه لوجود البرازيل عضواً دائماً أن يمثل المصالح الهامة لمنطقتنا.

وباراغواي على يقين من أن صون السلم والأمن الدوليين يجب أن يظل إحدى أولويات الأمم المتحدة ولا سيما في مناطق الصراع التي يمكن لتدخلها فيها أن يسهم بحسم في استقرار الأوضاع على الأرض وتحقيق السلام.

وللتدليل على التزام حكومة باراغواي بهذه الأغراض النبيلة عرضت على الأمين العام رسمياً مشاركة أفراد من قواتها المسلحة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهو قرار يسهم في تحقيق هذا الغرض الإنساني النبيل. وفي سبيل ذلك، تتلقى كتيبة من نخبة ضباط جيش باراغواي تدريباً خاصاً للمشاركة في تلك العمليات، وفق مذكرة التفاهم الموقعة بين جمهورية باراغواي والأمم المتحدة.

غير أننا نعتقد مخلصين أن أفضل ضمان للسلام، إلى جانب رصد حالة حقوق الإنسان وتكافؤ فرص التنمية، هو التخفيض التدريجي للأسلحة وبأسلوب دائم إلى أن يقضى عليها نهائياً.

وتدين باراغواي الإرهاب بشدة، بكل صوره وتعتبره أحد أسوأ التهديدات لمجتمعاتنا. وقد أيدنا في

قدمت السلطة التنفيذية مدونة للقاصرين إلى البرلمان لإقرارها.

ومن الواضح أنه كان لهذه الخطوات الهامة تأثير إيجابي. فباراغواي اليوم، طبقاً لأحدث تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في موقف محسّن نسبياً يؤيد مؤشرات التنمية البشرية لديها.

ودينامية عالم اليوم من التحديات التي لا يمكن تجنبها والتي لا تتطلب التعاون الديمقراطي المحلي فحسب وإنما أيضاً المفاوضات التي سترفع البلدان إلى مستويات تنمية تستطيع عندها العمل مع شركاء إقليميين ومتعددي الأطراف آخرين.

وباراغواي، اقتناعاً منها بهذا، قررت، بحرية وبسيادة كاملة، أن تنضم إلى المشروع العظيم، مشروع السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وهو تجربة ثبت أنها أداة مفيدة في مواجهة تحديات اقتصاد عالمي دائم التغيير. وهكذا فإننا نتطلع إلى افتتاح المفاوضات لإنشاء منطقة تجارة حرة بين السوق والاتحاد الأوروبي. وبالمثل تشارك باراغواي بنشاط في منطقة التجارة الحرة الطموحة للأمر يكتين، وهو مشروع ستكون له آثار ضخمة على القارة الأمريكية.

وبلادي، في نضالها الحاسم من أجل التقدم الشامل، تعتنق بأمل متجدد وإيمان كبير المثل التي كونت الأساس لإنشاء الأمم المتحدة ووجودها. لذا نؤكد من جديد التزامنا الكامل بمبادئ التعددية، ومساواة الدول في السيادة، واحترام النظام القانوني الذي يدعم المبادئ الأساسية للمنظمة.

وفي هذا السياق، تدرس باراغواي عملية التغيير التي تمر بها هذه المنظمة وتقويتها. وسوف ندعم جميع الجهود لتحسين كفاءتها وقدرتها التشغيلية للمحافظة على السلام والإسهام في التنمية البشرية لجميع الشعوب.

غير أن بلدي يرى أن هيكل الأمم المتحدة يجب تخفيض تكلفته وزيادة كفاءته. وينبغي أن تعزز المنظمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتواصل ترشيد أعمال الأمانة العامة وتقلل التداخل في أنشطة وكالاتها المتخصصة وذلك بتحقيق الكفاءة في تنظيم تدفق الموارد المخصصة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

ستصدر أحكامها على الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم تسيء أشد إساءة للضمير الإنساني. ولما كانت باراغواي من الموقعين عليه فقد قدمت هذه الوثيقة إلى البرلمان لإقرارها.

ثم أن باراغواي، التي يشمل سكانها ١٥ في المائة من الأجانب، أغلبيتهم يعيشون في المناطق الحدودية دون أي عزل أو تمييز، تشير مع الارتياح إلى أن مشكلة البلقان تعود إلى مكابها الطبيعي؛ في مجلس الأمن، الذي يجب أن يعتمد بالضرورة أي قرار.

إن تأييدنا الدائم الأكيد لمؤتمر نزع السلاح هو أحد أعمدة سياستنا الدولية. وباراغواي التي أيدت عملية القضاء على الاستعمار والاستقلال الذاتي للشعوب، من وقت إنشاء الأمم المتحدة، تتابع بقلق بالغ الأحداث في تيمور الشرقية. وأرجو مخلصاً أن يتم التوصل بفضل جهود الأمم المتحدة إلى أفضل حل للمشكلة، مع التركيز على حقوق هذا الشعب التي أصبحت مشروعة في الاستفتاء وشجعت عليها منظماتنا.

ولقد قرر بلدي بحزم التمسك بالمبادئ الأساسية للتعایش والحضارة؛ وما هذا إلا نتيجة لانتمائه إلى المجتمع الدولي. وعملاً بمبدأ العالمية، تؤيد باراغواي حق جميع شعوب العالم في أن يسمع صوتها في الأمم المتحدة.

وتعتقد باراغواي أن الحالة في مضيق الصين يجب أن تحسم في إطار القانون الدولي وعدم الاعتراف والتعايش السلمي بين الدول.

ولا يسعنا إلا أن نشير هنا إلى أننا نتشاطر الحزن الذي يشعر به شعب جمهورية الصين إزاء الكارثة التي حلت بأراضيها. ويجب علينا جميعاً ألا نبخل بالتعاون معه لمساعدته في التعويض عما خسره بصورة كاملة.

في بلدي يوجد التزام راسخ بالديمقراطية وإيمان بأن الطريق الوحيد لتعزيزها إنما يمر بالعدالة والإنصاف الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولهذا عقدت حكومتي العزم على مشاركة البلدان الأخرى والعمل معها في جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وعلى البيئة، وتلك مهمة لا بد من الاضطلاع بها لتحقيق التنمية الشاملة. وفي هذا العام، الذي سيبلغ فيه تعداد البشرية ستة بلايين نسمة في

ذلك السياق جميع مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة هذه الآفة بتوضيح تصميمنا على درئه ومحاربه والقضاء عليه. وهذا هو الوقت المناسب للإشارة إلى أن بلدي نفسه قد عانى من آثار هذه المحنة الفظيعة، ففي هذا العام بالذات عانينا من الاغتيال المفجع لنايب رئيس الجمهورية، لويس ماريا أرغانا. وأغتتم هذه الفرصة بصفتي رئيس جمهورية باراغواي لأقدم الشكر للجمعية العامة لإشادتها به. ولن تني باراغواي عن كفاحها من أجل القضاء على العصابات الإرهابية الغربية على تقاليدنا وتاريخنا.

وفيما يتعلق بالمحن الأخرى التي ابتليت بها مجتمعاتنا لا بد من التشديد بكل ارتياح على الجهود التي يبذلها بلدي فسي حملته على الاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل به من جرائم، وهي حملة تنفذ بمنتهى التعاون. والدورة الاستثنائية العشرون للأمم المتحدة بشأن مسألة المخدرات، المعقودة في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أوضحت في قراراتها الروح التي ينبغي أن تقودنا بعزيمة نحو التدمير النهائي لتجار الموت، وهذا نصر نحززه بتقاسم المسؤولية بين الأمم الملتزمة بهذه الحملة.

وسوف تتحقق هذه المقاصد بالوفاء الأميين بالالتزامات المقطوعة فيما يتصل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، يتبع وفدي توصيات الأمم المتحدة الخاصة بالتوقيع على تلك الالتزامات والتقييد بها والتصديق عليها، إذ الغرض منها هو تعزيز إطار تعزيز وحماية حقوق الفرد. وتشكل الصكوك القانونية الدولية في هذا الصدد جزءاً من القانون في جمهورية باراغواي.

ولهذا السبب تقبل حكومتي التحقق والرصد من قبل المنظمات المعنية بحماية حقوق الإنسان، وبذا تمتثل لأحكام العهدين اللذين صدقت عليهما، التزاماً بإرادتها الوفاء بهما. ونود أن ننوه هنا بأن لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية انتهت لتوها من زيارة لباراغواي قامت بها تلبية لدعوة من الحكومة.

وفيما يتعلق بألويات العدالة بالنسبة للجرائم الدولية النطاق، نرى أن من دواعي الارتياح البالغ ملاحظة حدث يبشر بالخير: الموافقة في عام ١٩٩٨ في روما على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي

هذه الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة، وهي آخر دورة تعقد قبل العام ٢٠٠٠، تقدم لنا من دون شك غذاء للفكر. فمن ناحية، تحثنا على أن نتوجه بأنظارنا إلى الإنجازات والنجاحات الكبيرة التي يمكن للأمم المتحدة أن تفخر بها وبحق. وتحثنا، من ناحية أخرى، على الارتقاء إلى مستوى جميع التحديات التي لن تكف الألفية الجديدة عن طرحها علينا. ونرجو أن تساعد مداولاتنا هنا على إرساء السلام والأمن في أنحاء العالم، وتسوية الصراعات وتطوير حلول مبتكرة للمشاكل التي سيتعين علينا مواجهتها.

إن المثل النبيلة التي وجَّهت الأمم المتحدة طوال السنوات لم يعف عليها الزمن ولم تفقد أهميتها. فتحقيق السلام في العالم، ومكافحة الفقر، والدفاع عن حقوق الإنسان - تمثل برنامجاً لا يزال قائماً وأهدافه لا تحتاج إلى توضيح. وهذا الصراع أشبه بصراع البطل الأسطوري الذي يواجه أفعى العدار الخرافية. فما أن يقطع أحد رؤوسها تنبت تسعة رؤوس أخرى مكانه. وبالرغم من ذلك لا يمكننا أن نظل على أهبة الاستعداد لا سيما إذا كان العالم الذي نرغب في بناؤه عالماً متمدناً.

(تكلمت بالانكليزية)

تتعقد الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة في وقت تعاني فيه منظومة الأمم المتحدة من بعض الإجهاد وتواجه تحديات هامة. وهذه التحديات أثارت أسئلة تتعلق بفعالية هذه الهيئة وأهميتها ذاتها في إطار النظام العالمي المعاصر. ويتراوح هذا الشك بين الشواغل المتعلقة بقدرة المنظمة على التصدي للصراعات الإقليمية واحتياجات العالم النامي، والشواغل المتعلقة بإدارة مشاكل الميزانية. ولا شك أن لكل شاغل من هذه الشواغل بعض التبرير. مع ذلك، يجب ألا تقوض هذه الشواغل الأهمية الأساسية لمنظمة عالمية حقا حظيت باحترام العالم فترة امتدت عقوداً من الزمن. فعضويتنا تتزايد باستمرار، وتواصل الأمم المتحدة الاقتراب من تحقيق هدف التمثيل العالمي حقا.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ مملكة تونغنا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة جارية على قدم وساق، وبلدي، لاتفيا، يؤيد هذه العملية تأييداً تاماً.

العالم، فإننا معشر رؤساء الدول والحكومات والزعماء السياسيين والمسؤولين الحكوميين، يتعين علينا للسبب نفسه أن نضطلع بالمسؤولية التاريخية المتمثلة في الاستجابة لاحتياجات وتوقعات هذا العدد الهائل من السكان. ولكن دعونا لا نضطلع بذلك في ظل الجوع والعطش والحرب والإرهاب والتمييز والإبادة الجماعية والظلم والظلم. دعونا نضطلع بذلك بمسؤولية، وبإجراءات إيجابية، وفي ظل الأمن للإنسان الفرد.

عند عتبة الألفية الجديدة تقف باراغواي على استعداد للمشاركة في المهمة العاجلة المتمثلة في تحسين الحضارة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب فخامة السيد لويس انجل غونزاليس مافي، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيدة فايرا فايكي - فريبرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية لاتفيا.

اصطحبت السيدة فايرا فايكي - فريبرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيسة جمهورية لاتفيا، فخامة السيدة فايرا فايكي - فريبرغا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة فايكي - فريبرغا (تكلمت بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، ورئيسها السيد ثيو - بن غورياب. ويمكنكم سيدي، أن تتأكدوا من الاحترام الجزيل الذي أكنه لكم، واسمحوا لي أن أتوجه إليكم بأطيب التمنيات بالنجاح في جهودكم.

عالميا، ويجب أن تتخذ خطوات لتعزيز الاستجابة العالمية لهذه المشكلة.

ولكي تُصبح الأمم المتحدة منظمة عصرية حقا، يجب أن تفكر مليا في الوقائع الجديدة لسياق دولي متغير. وإصلاح مجلس الأمن يظل الجزء المحوري في برنامج تنشيط الأمم المتحدة وينبغي أن يبرز حاجات المجتمع الدولي وأن يعبر في الوقت ذاته عن واقع يومنا هذا. ويجب ألا تعتبر حياة الأسلحة النووية أو امتلاكها أساس الحصول على مركز الدولة العظمى، وينبغي لنموذج المجلس المقبل أن ينم عن هذا الواقع. كما ينبغي لذلك النموذج أن يجعل المجلس منفتحا أكثر لآراء وإسهامات الدول الصغيرة والدول غير الدائمة العضوية.

كيف ترى لاتفيا إسهامها في تحقيق الأمم المتحدة الجديدة؟ بلادي واحدة من الدول التي لم يكن من الممكن لها أن تكون جزءا من الأمم المتحدة لدى إنشائها؛ ولأن حرية الاختيار كانت محظورة على شعبنا بعد أن فقدت لاتفيا استقلالها في عام ١٩٤٠، فإننا نراعي هذا المبدأ اليوم مراعاة خاصة. كما نحتفظ بمكان خاص في قلوبنا للأمم المتحدة لأنها كانت أول منظمة دولية انضمامنا إليها بعد استعادتنا استقلالنا في عام ١٩٩١. وقد كانت لحظة احتفال وزهو بل ونشوة حينما سادت العدالة ولأن الكفاح الطويل للانضمام إلى مجتمع الأمم وصل أخيرا إلى نهايته.

ولكن شعبنا سرعان ما أدرك أننا نسير على درب جديد. وبعد تأخر دام ٥٠ عاما واجهت لاتفيا مهمة أن تُصبح عضوا مساويا ومسؤولا ومساهما في أوروبا الجديدة وفي مجتمع عالمي جديد يتسم بالعدالة.

إن العضوية في الأمم المتحدة كانت خطوة أولى على طريق إعادة تأكيد حقوقنا الوطنية وحقوقنا الإنسانية. وأهم من ذلك أننا أدركنا مسؤوليتنا بأننا يجب أن نساعد الدول الأخرى حتى تخطو على الدرب نفسه.

وحتى في نهاية هذا القرن نظل نلاقي نوعا من التفكير الذي ينكر مبدئيا حق الدول في تقرير مصيرها. ولحسن الحظ، أن هذه الآراء تُصبح أقل قبولا مع مرور السنين. وبالنسبة للاتفيا، بوصفها دولة حرة ذات سيادة، كانت السنوات الأخيرة فترة ناجحة من الاندماج النشط في المجتمع الدولي، ومن إعادة البناء الداخلي، ومن الإصلاحات الواسعة النطاق والتجديد المجتمعي. وقد خلفت لنا سنوات الاحتلال الخمسون تركة اجتماعية

فالدول الأعضاء، في المقام الأول، هي التي تحدد جدول أعمال المنظمة، وإن نوعية والتزام كل دولة ستحددان في نهاية المطاف نجاح أو فشل جهودنا المشتركة.

إن بعض المشاعر السلبية إزاء الأمم المتحدة إنما ينبع من الإفراط في التوقعات. ولا يمكن للمرء أن ينظر إلى الأمم المتحدة بوصفها بلسما لكل داء، خاصة عندما يتعلق الأمر بمشاكل إقليمية طال أمدها، أو عندما يكون قد تأخر كثيرا موعد اتخاذ إجراءات وقائية على المستوى الإقليمي. ولكن، حتى في هذه الحالات يتوقع من منظومة أمم متحدة حديثة أن تسعى إلى المشاركة في فترة أبكر وأكثر فعالية مما كانت عليه الحال في حالة جنوب شرقي أوروبا أو تيمور الشرقية أو الشرق الأوسط. ويجب التأكيد على أن أزمة اللاجئين المؤلمة في كوسوفو لا يمكن أن تحسم من دون مشاركة الأمم المتحدة ومؤسساتها بصورة مباشرة. إلا أن من المحزن أنه لا يمكن دوما الاستفادة من الإمكانيات القصوى للأمم المتحدة بسبب التحيز أو انعدام الإرادة السياسية أو الطموحات السياسية المتصورة. فدعونا لا ننسى أن التكاليف المترتبة على ترددنا في اتخاذ التدابير تكاليف باهظة جدا. وكثيرا جدا ما تؤدي معارضتنا إلى وفاة الأبرياء وتتسبب في إلحاق دمار هائل تستغرق معالجته سنوات وبعقودا.

والمسائل ذات الأهمية، مثل التعاون ومنع الصراع، وعدم الانتشار، وتحديد التسليح ونزع السلاح، والمسائل الإنسانية، والحماية البيئية، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، ينبغي التصدي لها على نطاق عالمي.

لا شك أن الأمم المتحدة ومؤسساتها يجب أن تضطلع بدور متعاظم الأهمية في حل هذه المسائل. وبما أن الولاية المنوطة بالأمم المتحدة هي خدمة البشرية، فينبغي للأمم المتحدة أن تراعي مبدأ العالمية. إن قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات والدبلوماسية الوقائية لم تستنفذ إطلاقا وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للتشجيع على مراعاة هذه المبادئ الوقائية في جميع أرجاء العالم.

وحتى عندما نتكلم هنا اليوم، يعاني الكثير من الناس في هذا العالم على يد الإرهابيين أو يعيشون تحت تهديد الإرهاب. إن أية عملية إرهابية ينبغي أن تُدان

ولاتفيا مساهم نشط في تنشيط الأمم المتحدة بعضويتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي لجنة حقوق الإنسان.

وتقدمت لاتفيا بترشيحها لانتخابات مجلس الأمن في سنة ٢٠٠٥. وفي هذا الربيع وقع بلدي على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهو يُخطط الآن لعملية المصادقة عليه.

وكدليل واضح على تقديرنا لعمل الأمم المتحدة ورغبة من لاتفيا لإظهار دعمها لبرنامج الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة قمنا بمنح مبنى تاريخي تم تجديده تماما في قلب عاصمتنا ليستخدم مقرا لوحدا لجميع وكالات الأمم المتحدة في لاتفيا. وفي ١٦ تموز/يوليه من هذه السنة، وفيما مثل واحدة من أولى وظائفني الرئاسية الرسمية، سررت بالمشاركة في افتتاح دار الأمم المتحدة في ريغا، التي تُعتبر واحدة من أوائل دور الأمم المتحدة في أوروبا والدار الأولى إطلاقا في منطقتنا.

وأود أن أعرب عن تأييد بلدي الكامل لجمعية الألفية المقترحة لعام ٢٠٠٠ وأمل أن تمثل معلما في رؤيتنا للقرن الحادي والعشرين.

وأمل أن تؤدي حصيلة الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة إلى النهوض بقضيتنا المشتركة مع فجر الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتقدم بالشكر لرئيسة جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة فايرا فايكي - فريبرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا، معالي السيد جوشكا فيشر.

واقتصادية ونفسية ثقيلة، بيد أننا بذلنا جهودا جبارة للتغلب على ذلك بكل السبل. وقد كان للدعم الذي وفرتة الأمم المتحدة في هذه المهمة الشاقة أهمية كبيرة وأود اغتنام هذه الفرصة لتكرار الإعراب عن تقدير لاتفيا الصادق للمساعدة القيمة التي قدمتها الأمم المتحدة لنا.

وخلال هذا القرن حققت لاتفيا نقلة رائعة. فقد انتقلت من أعماق المأساة إلى قمم النجاح. وفي سنوات قليلة قصيرة، نمت لاتفيا لتصبح دولة مستقرة سياسيا لها مؤسسات وممارسات ديمقراطية قوية. وقد استعادت لاتفيا اقتصادا سوويا منتعشا واحتراما عميقا للحقوق والحريات الفردية. وعبر السنوات القليلة الماضية، وبمساعدة المجتمع الدولي، أولت لاتفيا اهتماما خاصا لعملية تشكيل مجتمع متكامل تماما ومتوائم. وتلك مهمة صعبة ولكنها ذات أهمية حاسمة بالنسبة لبلدي. ويكتسي ذلك أهمية أكبر بالنظر إلى الأعباء التي يفرضها علينا إرثنا التاريخي. ونحن نعتبر هذه المهمة عملية مستمرة تنطوي على جوانب ثقافية وتعليمية عديدة وتشمل العنصر الهام الذي يتمثل في حق الفرد في الاختيار. وهدفنا هو أن نوفر لكل شخص مقيم في بلدنا فرصة الإسهام في هوية وطنية تشترك في أهداف وقيم مع أوروبا كلها. وكجزء من هذا البرنامج، سيواصل بلدي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز دور اللغة اللاتفية وإدماج الأقليات في الشؤون اليومية للبلد.

وتؤمن لاتفيا بالتكاملية بين الجهود الإقليمية والعالمية. وبالنسبة للاتفيا، يظل الاندماج في أوروبا أولوية عليا إلا أنه ليس نهاية الطريق. ومن شأن الاندماج في الحلف الأمني عبر الأطلسي أن يكون خطوة حكيمة ولكنها ليست كافية. وحتى تنجح لاتفيا، وحتى تتاح لشعب لاتفيا الفرصة الكاملة التي يستحقها في أن يحيا حياة آمنة وصحية ومزدهرة، يجب أن تندمج لاتفيا في التبادل السياسي والتجاري والفكري للمجتمع العالمي.

ونحن فخورون جدا بأن لاتفيا أصبحت في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ أول دولة من منطقة بحر البلطيق تنضم إلى منظمة التجارة العالمية بصفتها عضوا كامل الأهلية.

إن لاتفيا، في حدود قدراتها، تساهم في عمليات السلم في البلقان وفي تخفيف معاناة لاجئي كوسوفو.

الأطراف وحكم القانون على نطاق عالمي عقب انتهاء الصراع بين الشرق والغرب لم يرَ النور بعد.

واليوم، يجب أن يُنظر في مسألة حفظ السلام في ظل ظروف مختلفة جدا عن الظروف التي كانت قائمة خلال السنوات الأولى من عمر الأمم المتحدة. أولا، إن معظم الصراعات اليوم صراعات داخلية لا صراعات دولية كما في الأيام السابقة. وثانيا، إن دور الدولة - الأمة بات نسبيا إلى حد كبير بفعل الأهمية المتزايدة لحقوق الإنسان وعولمة الاقتصاد والمجتمع. وإزاء هذه الخلفية، تبرز مسألة حفظ السلام أكثر فأكثر في مجال التوتر بين سيادة الدولة التقليدية وحماية حقوق الإنسان.

ماذا يتعين علينا أن نفعله عندما تنهار دول بأسرها ويُقضى على السكان المدنيين بفعل حروب مدنية لا نهاية لها من جميع الجوانب؟ ماذا لو تم الحزب جزئيا على التوترات العرقية في دولة من الدول على يد حكومات تتصف بالإجرام فترد حينئذ بارتكاب المذابح وأعمال الطرد الجماعي والقتل الجماعي، وحتى الإبادة الجماعية؟ هل ينبغي للأمم المتحدة حينئذ أن تعتبر سيادة الدولة أهم من حماية الأفراد وحقوقهم؟ إن رواندا وكوسوفو وتيمور الشرقية أمثلة مأساوية على هذا.

لذلك، يمثل الصراع في كوسوفو، بأشكال عديدة، نقطة تحول. فالمجتمع الدولي لم يعد بوسعه أن يتحمل قيام دولة بشن حرب على شعبها واستخدام الإرهاب والطرده كأداة سياسية. ومثلما قال الأمين العام كوفي عنان في خطابه البارز والشهير أمام الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، ما من حكومة لها الحق في استعمال مبدأ سيادة الدولة كغطاء لانتهاك حقوق الإنسان. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية يجب ألا يستخدم بعد الآن كدرع يقف خلفه الدكتاتوريون والمجرمون. ولقد أكد هذا الأمر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام ١٩٩٣ بموافقة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ما يلي:

"يعتبر تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان شاغلا مشروعاً للمجتمع الدولي". (إعلان وبرنامج عمل فيينا، الجزء الأول، الفقرة ٤).

وتشكل أزمة كوسوفو تغييرا في اتجاه تطور العلاقات الدولية أيضا. كيف يتخذ المجتمع الدولي قراره في المستقبل - هذا السؤال أثير مرة أخرى في تيمور

السيد فيشر (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أولا، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، وأن أتمنى لكم كل النجاح في هذا المنصب الصعب.

وأود أيضا أن أشكر وزير الخارجية أوبرتي على تفانيه الدؤوب في رئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة بنجاح.

وأرحب بتونغا وكيريباس وناورو، التي تتمتع ألمانيا معها بعلاقات صداقة قديمة العهد، بوصفها أعضاء جددا في المنظمة العالمية.

وأود أن أسجل تأييدي للبيان الذي أدلى به زميلي الفنلندي، ترجا هالونن، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

هذه الدورة للجمعية العامة آخر دورة في "قرن التطرف" هذا مثلما وصف المؤرخ البريطاني إيريك هوبزبوم القرن الذي يقترب الآن من نهايته. وهذا سبب يكفي لجرد الإيجابيات والسلبيات. إن الأمم المتحدة تعمل منذ إنشائها على تعزيز العلاقات بين الشعوب إلى حد كبير. فتطوير القانون الدولي، وحماية حقوق الإنسان، وإنهاء الاستعمار، وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في حالات الكوارث على نطاق عالمي، وزيادة الوعي إزاء المشاكل الكبرى التي تواجه البشرية، من قبيل النمو السكاني، والفقر، والأزمة العالمية للبيئة - هي أمور لا يمكن تصورها من دون الأمم المتحدة.

ليس هناك بديل من أهداف الأمم المتحدة وقيمها - أي السلام وحقوق الإنسان والحرية والعدالة والتنمية - وهي الأهداف والقيم التي حظيت باهتمام عالمي النطاق حتى ولو لم تكن للأسف تحترم دائما في كل مكان. ومع ذلك، وحتى بعد ما يزيد على ٥٠ عاما، ثمة طريق طويلة ينبغي أن نقطعها قبل أن نحترم وتنفذ على نحو شامل. وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة، لم ينجح المجتمع الدولي بعد في تحرير كوكبنا من الحروب والاضطهاد والاستعباد والقمع والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإبادة الجماعية. وفي نهاية هذا القرن، لم تتمكن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء من السيطرة تماما على المهمة الموكولة إليها ألا وهي صون السلم والأمن. والأمل الكبير في أن يبزغ فجر عهد التعاون المتعدد

هذه الصراعات تشكل سببا ملحا، لا سيما في ضوء أهمية جمعية الألفية، للقيام في نهاية المطاف بإصلاح مجلس الأمن الهام الذي طال انتظاره. ويجب أن يتكيف مجلس الأمن مع الحقائق الجديدة للحالة السياسية العالمية. ويجب أن يكون أكثر تمثيلا، ويجب أن يكون قبل كل شيء مجهزا للتصدي للآزمات والصراعات القائمة اليوم. ويجب أن يعنى الإصلاح بالتوسيع ليشمل الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء، فضلا عن تعزيز صلاحياته في صنع القرار. وتعرف الجمعية العامة أن ألمانيا ما فتئت منذ بعض الوقت تعرب عن رغبتها في أن تتحمل مسؤولية أكبر ومسؤولية دائمة في هذا الصدد. ونحن ملتزمون بهذا دون تحفظ.

في مناقشتنا للإصلاح يجب ألا نتجنب مسألة حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون، وهي مسألة ذات أهمية رئيسية بالنسبة لقدرة مجلس الأمن على العمل. وهناك عديدون يعتبرون حق النقض حقا بائدا في شكله الراهن. لكنه حالة يتعين أن نضعها دوليا في الحسبان فترة طويلة. كيف إذا يمكن جعل عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن أكثر كفاءة؟

مجلس الأمن، وفقا للميثاق، يعمل بولاية من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ونيابة عنها. بيد أن تلك الدول لم تتمكن حتى اليوم من معرفة لماذا تمارس دولة من الدول حق النقض. فهذا ليس غير ديمقراطي وغير شفاف فحسب بل إنه يجعل من الأسهل أيضا على الدول أن تمارس حق النقض إزاء مشروع قرار من جانب واحد بسبب مصالح وطنية لا مصالح دولية. وإن إلزام دولة ما بأن توضح للجمعية العامة سبب استخدامها حق النقض ضد مشروع قرار سيزيد من صعوبة استخدامها له، ويحزز بالتالي تقدما كبيرا نحو استخدام حق النقض بصورة أكثر مسؤولية. ولماذا لا تضطلع الجمعية العامة بمسؤولية أكبر في المستقبل أيضا؟

والنهج الثاني لجعل نظام حفظ السلام الدولي أكثر كفاءة هو اللجوء إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أي بتعزيز نظم الأمن الإقليمية وإعادة توزيع المهام ومجالات المسؤولية بينها وبين الأمم المتحدة. وقد أصبح واضحا الآن أن المنظمات الإقليمية يمكن أن يوكل إليها دور أكبر للتنفيذ. وهذا من شأنه أن يحفز أيضا قدرات المنظمات الإقليمية على المشاركة في التعاون الأمني، وأيضا على تعاونها مع الأمم المتحدة. غير أن

الشرقية - من أجل منع الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان ضد شعب بأسره؟ ثمة تطوران يمكن تصورهما.

إن ممارسة التدخلات الإنسانية يمكن أن تنشأ خارج منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن هذا أن يكون تطورا يحتمل جدا النقاش والجدل. فالتدخل الذي جرى في كوسوفو، بعد ما قيد مجلس الأمن يديه إثر فشل جميع الجهود التي بذلت لإيجاد حل سلمي، كان القصد منه توفير المساعدة الطارئة وحماية ألبان كوسوفو المشردين في نهاية المطاف. وهنا اكتست وحدة الدول الأوروبية والتحالف الغربي، فضلا عن مختلف قرارات مجلس الأمن، أهمية خاصة. إلا أن هذه الخطوة غير المبررة إلا في هذه الحالة الاستثنائية يجب ألا تشكل سابقة لإضعاف تمتع مجلس الأمن الدولي بالاحتكار في الإذن باستعمال القوة الدولية القانونية. كما يجب ألا تصبح ترخيصا لاستعمال قوة خارجية بحجة تقديم المساعدة الإنسانية. فمن شأن هذا أن يفتح الباب أمام الاستعمال التعسفي للقوة وحدوث الفوضى والعودة بالعالم إلى القرن التاسع عشر.

والحل الوحيد لهذه الورطة يكمن إذن في زيادة تطوير منظومة الأمم المتحدة القائمة بطريقة تمكّنها في المستقبل من التدخل في الوقت المناسب في حالات تطوي على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولكن ليس قبل أن تستنفد جميع السبل لتسوية الصراعات سلميا - وهذه نقطة هامة - ضمن إطار قانوني محدود ومضبوط على نحو صارم.

في القرن الحادي والعشرين يجب أن يشغل الفرد وحقوقه مكانا أكثر بروزا إلى جانب حقوق الدول في مفهوم الأمن مثلما يحدده المجتمع الدولي. وإصلاح مجلس الأمن، وهو الهيئة المركزية لصون السلم في العالم، يجب أن يتمحور حول هذا المبدأ. ومجلس الأمن في الواقع مخول بأن يعمل وهو قادر على أن يعمل عندما يكون السلم والأمن في خطر بسبب تطورات داخلية. وقد تمثل هذا في سلسلة طويلة من القرارات، ابتداء من قرارات الفصل العنصري إلى قرارات التدخل في العراق والبوسنة وهايتي. ولكن في رواندا وكوسوفو والكونغو تعطلت عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن فأصبح عاجزا عن تحمل مسؤولياته التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة مما أسفر عن نتائج للشعوب المعنية وصلت إلى مستوى الكارثة.

وتجنب الكوارث الطبيعية بشكل أكثر فعالية في المستقبل.

يعرف الجميع مدى صعوبة الانتقال من "ثقافة رد الفعل" إلى "ثقافة المنع". وسيطلب الأمر الكثير من الإقناع لاستجماع الإرادة السياسية والاقتصادية من أجل اتخاذ التدابير التي يراد بها منع شيء نأمل ألا يحدث أبداً. ولكن، على الصعيد المالي، وفوق كل شيء على الصعيد الإنساني، من واجبنا ومسؤوليتنا أن نراجع تفكيرنا هنا. وإحراز التقدم مطلوب على وجه السرعة في أربعة مجالات.

أولاً، يجب أن نتحرك قدما من الإنذار المبكر إلى الاستجابة المبكرة. ولدى الأمم المتحدة موارد كبيرة تحت تصرفها للدبلوماسية الوقائية، التي يجب أن تستخدم بشكل أكثر. وهناك أيضا إمكانيات كبيرة لتحقيق التعاون مع المنظمات غير الحكومية.

ثانياً، عمليات حفظ السلام يجب القيام بها قبل نشوب الصراعات. وبعثة الأمم المتحدة في مقدونيا أرست معياراً في هذا الصدد.

ثالثاً، نزع السلاح وعدم انتشار وسائل الدمار الشامل بحاجة إلى دفعة سياسية جديدة. ومن الأساسي أن تكتسب مفاوضات جنيف زخماً، وعلى وجه الخصوص في مجالات نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي والتحقق فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، وفي تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، تؤيد ألمانيا اعتماد اتفاقية بشأن منع النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة على الصعيد العالمي.

رابعاً، بناء السلام مهمة وقائية تتسم بأهمية متزايدة. وبعثة الأمم المتحدة الإدارية المؤقتة في كوسوفو تواجه الأمم المتحدة واحداً من أكثر الاختبارات شمولاً في تاريخها. وبناء نظام عام بإنشاء نظام قضائي كفاء وإرسال وحدات الشرطة الدولية المتعهد بها، على وجه السرعة، مسألة حاسمة الآن. ومنذ أن بدأت الأمم المتحدة إدماج وحدات شرطة وطنية في النظام الاحتياطي الدولي، تمكنت من العمل بسرعة أكبر. ويجب أن نواصل السير على هذا المنوال.

احتفاظ مجلس الأمن بالأسبقية يظل أساسياً بصورة مطلقة.

بدون إجراء إصلاحات في مجال حفظ السلام، سيجري تجاوز مجلس الأمن أكثر فأكثر، وهذا سيؤدي إلى تآكل سلطة المجلس، وفي نهاية الأمر سلطة منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وستعرض الأمم المتحدة، وهي واحدة من أعظم إنجازات الحضارة في هذا القرن، وكذلك القيم والمبادئ التي تمثلها، لخطر التقليل من أهميتها. وهذا أمر يجب أن نعمل على منع وقوعه.

والكارثة في تيمور الشرقية تدل الآن على ضرورة التعاون الوثيق بين مجلس أمن قادر على اتخاذ القرارات والبلدان في المنطقة. ومهمة مجلس الأمن لإرسال قوة حفظ سلام متعددة الجنسيات يجب أن تنفذ تنفيذاً تاماً. وإندونيسيا يجب أن تتعاون الآن تعاوناً وثيقاً مع بعثة الأمم المتحدة وتنفذ كل شيء ممكن لضمان نجاحها. المذبحة يجب وقفها. والضحايا يجب مساعدتهم. والمشردون يجب تمكينهم من العودة إلى ديارهم آمنين. ولقد قدمت ألمانيا فعلاً معونة إنسانية وغذائية. وستبعث بفريق طبي لمساعدة قوات حفظ السلام والتقدم بالمزيد من الإسهامات لإعادة بناء البلد المدمر. وأنا واثق بأن برلماننا سيؤيد هذه الخطة تأييداً تاماً.

في أفريقيا، منطقة البحيرات الكبرى والكونغو وسيراليون كانت منذ سنوات عديدة مسرح حروب مروعة، وأعمال قتل جماعية وتدمير ومعاونة كثيرة لقيها اللاجئون. ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها فعلت الكثير لاحتواء وحل هذه النزاعات. إلا أن هذه المنظمات تحتاج أيضاً إلى دعم الأمم المتحدة، في سيراليون، وفي الكونغو، وعلى وجه الخصوص في الصراع الدائر بين إثيوبيا وإريتريا. وكلا الجانبين يجب أن يحترم الاتفاقات المبرمة ويعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية حتى تختتم عملية السلام التي بدأت الآن اختتاماً ناجحاً.

يجب على المجتمع الدولي أن يركز على أسباب الحروب والصراعات، بدلاً من أن يركز فقط على أعراضها، في سياق حفظ السلام المتعدد الأطراف. والأمين العام كوفي عنان دعا بحق إلى خلق "ثقافة المنع" من أجل منع نشوب الحروب

إننا نرى، أن عقوبة الإعدام لا يمكن تبريرها سواء من الناحية الأخلاقية أو القانونية. ولذلك، فإن ألمانيا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، ستواصل، العمل بقوة على ضمان تنفيذ القرار المشترك المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.

وحماية حرية الصحافة يجب أن تحسن. فحرية الإعلام مقياس يعتمد عليه لاحترام حقوق الإنسان. والمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكفل الحق في حرية الرأي. غير أن الرقابة والتخويف والانتقام أصبحت من الممارسات اليومية في العديد من البلدان. ومن المثير للانعاج بشكل خاص أن العشرات من الصحفيين يقتلون العام تلو العام أثناء تأدية مهامهم. وينبغي للأمم المتحدة أن تلقي نظرة فاحصة على هذه المسألة وأن تعزز الحماية القانونية للصحفيين. وبلوغا لهذه الغاية سنوجه قريبا دعوات لمؤتمر يعقد في ألمانيا.

المهمة الثالثة الكبرى للأمم المتحدة إلى جانب حفظ السلام والنهوض بحقوق الإنسان في القرن القادم ستكون تحقيق المصالحة بين البلدان الغنية والفقيرة.

إن تقرير التنمية البشرية العاشر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلص إلى استنتاج مؤلم مفاده أن العولمة زادت من توسيع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى عكس هذا الاتجاه. إن تنمية البلدان الفقيرة والبلدان الأكثر فقرا يجب ألا تترك لليد الخفية للسوق العالمية. والفرد، وليس السوق، يجب أن يكون محور اهتمام مناقشة العولمة. وهذا سيتطلب أيضا دفعة أكبر على الصعيد السياسي.

وتقع على عاتق البلدان الغنية مسؤولية مساعدة البلدان الفقيرة على أن تستفيد من العولمة وأن تمكنها من أن تتمتع بنصيب أكثر إنصافا من الاقتصاد العالمي بمساعدتها على إجراء إصلاحات داخلية وفتح الأسواق أمامها. وألمانيا، في إطار رئاستها للاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الثمانية، طرحت مبادرات هامة يجب أن تطور أكثر فأكثر على شكل مبادرة كولون لعام ١٩٩٩ بخصوص المديونية وبدء مفاوضات على ترتيبات متبعة لاتفاقية لومي.

والتعاون الإنمائي بمعناه الأوسع يجب أن يصبح واحدا من مهام الأمم المتحدة الرئيسية بدرجة أكبر مما هو

إن حماية حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية المتزايد في الدول يشكلان أساسا لسياسة سلم وقائية وإدارة مدنية للصراع. ومن الحقائق التاريخية أن الديمقراطيات ذات المجتمع المدني المتطور جيدا قلما تشن حروبا ضد بعضها البعض. والنجاح الاقتصادي الدائم لا يمكن تحقيقه في مجتمع الغد المعولم بالمعلومات دون حكم سليم مؤسس على حقوق الإنسان، والفصل بين السلطات، وإطار قانوني ودستوري عام.

وفي مجال حقوق الإنسان، أحرصز تقدم سار نحو توسيع الأساس القانوني للعلاقات الدولية، وعلى وجه الخصوص خلال العام الماضي. واحتجاز بينوشيت وإصدار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لائحة اتهام بحق ملوسفيتش من المعالم الرئيسية على الطريق المؤدي إلى عالم يسود فيه حكم القانون. وفي المستقبل، لن يتمكن الديكتاتوريون ومرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان من الاعتماد على عدم محاسبتهم على أعمالهم. وهذا يجب أن ينطبق على قتلة ديلي وعلى الذين أصدروا الأوامر إليهم. إن السلام في الداخل يعتمد على العدالة، كما هو الحال في أي مكان آخر في العالم.

إن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يمثل قفزة كمية في تطوير القانون الدولي. وأنا أدعو جميع الدول إلى احترام سلامة النظام الأساسي المعتمد في روما، والتوقيع عليه والتصديق عليه بسرعة، حتى يمكن للمحكمة أن تبدأ عملها في العام القادم.

إن ألمانيا تفعل كل ما في وسعها لإحراز تقدم في مجالات حقوق الإنسان التالية: الجرائم البشعة للاتجار غير المشروع بالأطفال ودعارة الأطفال يجب أن تحظر في جميع أنحاء العالم، كما يجب أن يحظر استخدام الجنود الأطفال. وفي البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، يجب أن يرفع سن التجنيد إلى ١٨.

في العديد من البلدان لا تزال المرأة دون حقوق أو حماية إلى حد كبير، وتتعرض للتمييز والعنف. وهذا ظلم غير مقبول. وللأسف، فإن عالمنا لا يزال بعيدا عن تحقيق المساواة الحقيقية، حتى فيما يتعلق بالحقوق الأساسية. لذلك، يجب أن يكون هدفا اعتماد البروتوكول الإضافي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

والتوفيق بين المصالح، ومنح دور أكبر للمجتمع المدني في النظام السياسي الدولي، مع مشاركة أكبر من جانب ممثلي المجتمع المدني والصناعة. والتوصل إلى اتفاق حول أدنى المعايير بالنسبة للقضايا الاجتماعية - قضية عمل الأطفال، على سبيل المثال - لن يتسنى في حالات كثيرة إلا في إطار عالمي. وأُيد الاقتراح المقدم من الأمين العام كوفي عنان بإبرام اتفاق عالمي حول القيم والمبادئ المشتركة في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص بين الأمم المتحدة والشركات الكبرى بغية إعطاء قانون السوق وجهًا إنسانياً.

ولا بد للأمم المتحدة من أن تصبح لب الحكم العالمي الفعال. ولهذا، أصبح تدعيم الأمم المتحدة، الذي يجب أن يبدأ بضمان أساسها المالي، من أهم أهداف السياسة الخارجية لألمانيا.

ما فتئت ألمانيا أثناء الـ ٥٠ عاما الماضية، ولأول مرة في تاريخها، تختار بكل ثبات الاندماج في هياكل متعددة الأطراف، محققة بذلك الديمقراطية والحرية، وإعادة التوحيد. واليوم، يلتزم بلدنا، نتيجة لإحساسه بقوة مبادئه الراسخة وبالمسؤولية التاريخية، بالتوفيق السلمي بين المصالح والعمل التعددي. ونأخذ هذا الإحساس معنا إلى عاصمتنا القديمة والجديدة، برلين. وفي نظام الغد الدولي القائم على الدولة، سيأتي الرد على تحديات العولمة من العمل التعددي وحده. وسيكون عالمنا تعددياً دائماً، ولذلك، لا يمكن أن ينجح في الأجل الطويل أي شكل من أشكال العمل الفردي. ولهذا السبب، فإن القرن الحادي والعشرين، بسكانه الذين يزيدون على ٦ بلايين نسمة، وبدولهم، سيحتاج إلى أمم متحدة قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة. ولهذا، يمكن للأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تتأكد أننا نحن الألمان سنكون أكثر حلفائنا صموداً في الجهود الرامية إلى تدعيم الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية الصين، معالي السيد تانغ شياخوان، وأعطيه الكلمة.

السيد تانغ شياخوان (الصين) (تكلم بالصينية): أرجو أن تسمحوا لي، سيدي، بأن أتقدم إليكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. وكلي ثقة في أنكم ستتمكنون بما تتمتعون به من حكمة وخبرة من تحقيق مهمتكم السامية بكل نجاح. وفي نفس الوقت، أود أن أعرب عن تقديري للسيد أوبيرتي لما قدمه من إسهام أثناء رئاسته للجمعية العامة في دورتها السابقة. وأود

عليه الحال الآن. إن العلم والتكنولوجيا موجهان إلى حد كبير لحل مشاكل البلدان الغنية. فلماذا لا نستخدم إطار الأمم المتحدة استخداماً أكبر لبناء الجسور هنا؟ لقد اقترح الاقتصادي جيفري ساكس اقتراحاً مثيراً، على سبيل المثال، بأن ينشأ صندوق تحصين الألفية، بأسواق مكنولة في المستقبل للتحصين ضد الفيروسات الاستوائية مثل الدرن الرئوي، والملاريا، وفي المقام الأول الإيدز. فضلاً عن ذلك، وفي سياق ظهور مجتمع يتسم بالمعرفة العالمية، لا بد للنظام الدولي لحماية الممتلكات الفكرية من التنقيح لكي نكمل لفقراء العالم ألا يفقدوا جزءاً كبيراً من حقوقهم وحررياتهم في المستقبل القريب. وينبغي للبلدان الغنية والفقيرة أن تجتمع معا على نحو أكثر تواتراً لمناقشة هذه الاقتراحات. وألمانيا، أثناء رئاستها لمجموعة الثمانية، بدأت بالاجتماع مع بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧.

منذ زمن طويل لم يعد تدمير البيئة قضية هينة، بل أصبح مسألة عسيرة جداً ستكون لها عواقب شديدة ومتزايدة على الأمن الدولي. ووفقاً للدراسة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيكون الاحترار العالمي والنقص في المياه أكبر مشكلتين تواجههما البشرية في القرن المقبل. ويسترعي برنامج الأمم المتحدة للبيئة الانتباه بحق أيضاً إلى الصلة الوثيقة بين تدمير البيئة والفقير، والإفراط في الاستهلاك. ويجب التغلب في نهاية المطاف على توقف مفاوضات حماية المناخ، وتنفيذ بروتوكول كيوتو. وينبغي وقف تدمير الغابات المطيرة، ومنع استمرار التصحر، كما ينبغي لنا وقف تبديد الموارد الطبيعية لكوئينا والتحول إلى الطاقة المتجددة في أقرب وقت ممكن. وليس أمام العالم وقت طويل لرسم خريطة جديدة للطريق المؤدي إلى الاستدامة. وهذا يتطلب سياسة سكانية أكثر نشاطاً تتضمن استراتيجية طويلة الأجل لمعالجة شيخوخة سكان عالمنا. وينبغي، على وجه السرعة، تنقيح خطة العمل الدولية المعنية بالشيخوخة، المعتمدة في عام ١٩٨٢. ونعتزم عقد مؤتمر وزاري في ألمانيا حول هذه المسألة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

بوصولنا إلى الألفية القادمة، ستستمر أهمية مبدأ الدولة الأمة في الاضمحلال. ولن يعود من الممكن إيجاد حلول للمشاكل العالمية الرئيسية في إطار الدولة الأمة التقليدية. بل سيجري ذلك في هيكل دولي معزز، مع نقل السلطة إلى المنظمات الدولية، وفي قمتها الأمم المتحدة. ويتضمن ذلك تحويل السلطة التقليدية إلى العدالة،

الاستهجان لدى الشعب الصيني كله، كما أن المجتمع الدولي أدانته إدانة شديدة.

إن الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، تتخذ موقفا واضحا ودائما من مسألة كوسوفو. إننا لا نسعى وراء أية مصالح أجنبية، بل ندافع فقط عن العدالة. وحبا في السلام، نرى أن مسألة كوسوفو ينبغي أن تحسم من خلال مفاوضات سلمية، وعلى أساس احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، مع ضمان الحقوق والمصالح المشروعة للمجموعات العرقية كافة في كوسوفو. كما إننا نعارض استخدام القوة تحت أية ذريعة.

لقد أصبحت البشرية الآن على أعتاب القرن الواحد والعشرين. فأى طريق ينبغي أن يسلكه العالم؟ وما هو نوع النظام السياسي والاقتصادي الدولي الجديد الذي يتعين إقامته؟ هذان سؤالان ملحان يواجهها حكومات وشعوب كل البلدان.

يمر العالم حاليا بتغيرات هامة وعميقة. والعالم المتغير يستدعي وجود نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يتناسب مع هذه التغيرات. والسلم والتنمية العالميان يستوجبان إقامة النظام الدولي الجديد العادل والمعقول الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي بأسره. وهذا النظام ينبغي أن يقوم على مبادئ التعايش السلمي الخمسة، وعلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من المبادئ المعترف بها دوليا والتي تنظم العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

النقطة الأولى تتعلق بالمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. يبدو أن حججا، من قبيل أسبقية حقوق الإنسان على السيادة، والتدخل الإنساني، أصبحت النمط السائد في هذه الأيام. بل أن بعض البلدان بدأت تحول هذه الحجج إلى ممارسة عملية. ولكننا نعتقد أن الواجب المقدس لجميع الحكومات هو أن تعزز وتحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن جميع البلدان ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعوبها، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وفي ضوء الظروف الوطنية والقوانين ذات الصلة، الخاصة بكل منها. وبما أن النظم السياسية ومستويات التنمية الاقتصادية، والتاريخ والخلفيات الثقافية تتفاوت

أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بتهانئي المخلصة لمملكة تونغنا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.

تكتسي الدورة الحالية للجمعية العامة أهمية خاصة من حيث أنها آخر دورة تعقد في هذا القرن. واستعراض الماضي قد يساعدنا على التنبؤ بالمستقبل. ولو نظرنا إلى الوراء لوجدنا أن البشرية في هذا القرن جمعت، من ناحية، ثروة مادية وثقافة لم يسبق لهما مثيل، وقاست، من ناحية أخرى، من ويلات حربين عالميتين ومن مأساة حرب باردة دامت ما يقرب من ٥٠ سنة. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، ظل العالم يتحرك صوب تعددية الأقطاب، وبدأت الحالة الدولية بوجه عام في الانفراج. وأصبح صون السلام، والسعي إلى الاستقرار، والتشجيع على التنمية من التطلعات والمطالب المشتركة لشعوب جميع البلدان. ومع ذلك يوحى الواقع الصعب بأن العالم أبعد ما يكون عن الطمأنينة. فلا تزال عقلية الحرب الباردة مخيمة. وأخذت الهيمنة وسياسات التلويح بالقوة تظهر فني حلى جديدة. ويجري التوسع في الكتل العسكرية وتعزيزها، وهناك نزعة متزايدة نحو التدخل العسكري. والصراعات والنزاعات الإقليمية الناتجة عن القضايا الإثنية، والدينية، والإقليمية، لا تزال تنشب واحدا بعد آخر. وأصبحت الصراعات بين الشمال والجنوب أكثر حدة من أي وقت مضى. وما زالت الفجوة تكبر بين الأغنياء والفقراء. وما زال السلام بعيد المنال، كما أن التنمية تواجه تحديات أكثر خطورة.

إن الهيمنة وسياسات التلويح بالقوة تشكل الأسباب الأساسية للقلق التي يشهدها العالم اليوم. ونشوب الحرب في كوسوفو دق ناقوس الخطر. إذ قامت منظمة عسكرية إقليمية بتجاوز الأمم المتحدة، باسم الإنسانية وحقوق الإنسان، واتخذت إجراءات عسكرية واسعة النطاق ضد دولة ذات سيادة، مما أوجد سابقة تنذر بالسوء في العلاقات الدولية. وقد كان هذا العمل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وللمعايير الأخرى المعترف بها دوليا التي تنظم العلاقات الدولية. وقد قوض ذلك الدور القيادي للأمم المتحدة في ضمان السلم والأمن العالميين، وأضعف على نحو خطير سلطة مجلس الأمن الدولي. وأثناء تلك الحرب، قُصفت سفارة الصين لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مما تسبب في إصابات خطيرة وخسائر كبيرة في الممتلكات. وكان حادثا ندر حدوثه في التاريخ الدبلوماسي، وكان من الطبيعي أن يثير أقصى

المبدأ الثاني هو تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وهذا المبدأ الذي أقر لأول مرة قبل ١٠٠ عام في مؤتمر لاهاي للسلام، أصبح الآن مبدأ هاماً من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ أساسياً في القانون الدولي المعاصر. ويبين التاريخ أن الحيد عن هذا المبدأ على امتداد القرن الماضي أدى إلى "ويلات الحرب التي ... جلبت على الإنسانية مرتين أحرزنا يعجز عنها الوصف"، وإلى العدوان الأجنبي الذي ألحق بشعوب عدد من البلدان معاناة هائلة. وفي ظل الوضع الدولي الراهن، لا يزال التقيد بمبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية هاماً ووثيق الصلة بالعالم المعاصر.

وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية تستند إلى مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية. ونرى أن تسيير العلاقات بين دولة ودولة بعقلية وطرائق الحروب "الساخنة" والحروب الباردة وسياسات القوة وسياسة التكتلات لن يؤدي إلى شيء. وينبغي حسم جميع المنازعات الدولية والصراعات الإقليمية بطريقة عادلة ومعقولة من خلال مفاوضات ومشاورات سلمية على أساس المساواة، بدلاً من الاستخدام التعسفي للقوة أو التهديد باستخدامها، اعتماداً على قوة التفوق العسكري. ومن خلال هذا السبيل وحده يمكن الاهتداء إلى حلول جوهرية للمنازعات أو الصراعات دون تعقيدها أو تصعيدها أو إغفال خطر كامن. ومن هذا السبيل وحده، يمكن للدول أن تتعايش في وئام وتحقق تنميتها المشتركة. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى السلام والاستقرار الدائمين في العالم، وإلا فلن يكون العالم أبداً مكاناً هادئاً.

المبدأ الثالث يتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة والمحافظة على سلطة مجلس الأمن وهيئته. إن تعزيز الأمم المتحدة لا يمكن الاستغناء عنه لإحراز السلم والتنمية الحقيقيين، وإقامة نظام دولي جديد عادل ومعقول. كما أن تعزيز دور الأمم المتحدة يتسق مع اتجاه التاريخ؛ فهو يلبي احتياجات العصر، ويتفق مع التطلعات المشتركة لكل شعوب العالم. ولتعزيز دور الأمم المتحدة ينبغي أولاً بذل جهود لدعم قدسية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ذلك أن أهم سبب في أن الأمم المتحدة استطاعت أن تزيد عضويتها من ٥١ عضواً مؤسساً إلى حجمها الحالي، هو أنها عملت دائماً وفقاً لهذه المقاصد والمبادئ. هذه المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة غرست بالفعل جذورها في أعماق الممارسة الدولية وكونت أساساً قانونياً تهتدي به العلاقات

من بلد لبلد، فمن الطبيعي إذن أن تكون لدى البلدان تفسيرات مختلفة بل وحتى آراء متضاربة حول حقوق الإنسان. وينبغي للبلدان أن تدخل في حوار وتبادل للآراء، على أساس المساواة والاحترام المتبادل حتى يفهم كل منها الآخر بشكل أفضل، ويتسنى توسيع الأرضية المشتركة فيما بينها ومعالجة اختلافاتها على النحو الصحيح، بدلاً من اللجوء إلى المجابهة أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ذريعة حقوق الإنسان.

إن قضية حقوق الإنسان، في جوهرها، هي شأن من الشؤون الداخلية لبلد ما، وينبغي أن تعالجها حكومة ذلك البلد من خلال جهودها الذاتية. إن عالمنا متنوع. وكل بلد له الحق في اختيار نظامه الاجتماعي الخاص، ونوجه الإنمائي والقيم التي تناسب ظروفه الوطنية. وتاريخ الصين وغيرها من البلدان النامية يدل على أن سيادة أي بلد هي الشرط المسبق والأساسي لحقوق الإنسان التي يمكن أن يتمتع بها شعب ذلك البلد. وعندما تتعرض سيادة البلد لخطر يصبح من الصعب حماية حقوق الإنسان فيه بشكل فعال. والمساواة في السيادة والاحترام المتبادل لسيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، هي المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية اليوم. وهذه المبادئ، رغم التغيرات الكبرى التي استحدثت في الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، ظلت أساسية ولم ينتقص مرور الزمن من أهميتها على الإطلاق. وأي ابتعاد عن هذه المبادئ أو أي انتهاك لها يمكن أن يدمر المعايير المعترف بها عالمياً التي تحكم العلاقات الدولية، وأن يؤدي إلى سيادة الهيمنة؛ وإذا سادت فكرة "القوة فوق الحق" سيظهر نوع جديد من سياسة السفن الحربية، من شأنه أن يشيع الفوضى، وستتزعزع السيادة والاستقلال اللذان تستند إليهما البلدان الصغيرة والضعيفة في حماية نفسها، وسيتعرض السلام والاستقرار الدوليان لخطر شديد.

وقد ثبت من أزمة كوسوفو أن الانخراط فيما يطلق عليه التدخل الإنساني في دولة ذات سيادة، دون تفويض من مجلس الأمن أو موافقة مسبقة من البلد المعني، سيتسبب في كارثة إنسانية أكبر، بدلاً من حل المشكلة. وفي ضوء هذا، وفي ظل الظروف الراهنة، يتعين أن يتعزز بشكل فعال مبدأ احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بدلاً من إضعافهما، بغية صون السلام والاستقرار في العالم.

والاسترخاء في الوضع الدولي وعملية نزع السلاح أمران يكمل أحدهما الآخر. بيد أن من المؤسف أن بعض التطورات السلبية الأخيرة في الوضع الدولي أعاقت بصورة خطيرة التنمية الصحية لعملية نزع السلاح. وقد أصبحت من دواعي القلق الملحة للمجتمع الدولي كيفية تشجيع عملية نزع السلاح، ومنع حدوث سباق تسلح، وحماية الأمن الدولي. ونحن نعارض أية محاولة، على أساس أعذار غير نزيهة، للسعي إلى القوة العسكرية التي تتجاوز الحاجات الدفاعية المشروعة لأي بلد. كما نعارض أية محاولة لتقييد وإضعاف البلدان الأخرى، باسم نزع السلاح وعدم الانتشار، للسعي إلى تفوق أمني مطلق ومن طرف واحد لبلد أو لمجموعة من البلدان. وندعو المجتمع الدولي لأخذ المفهوم الأمني الجديد بوصفه مرشداً والقيام بإخلاص بتشجيع التنمية الصحية لعملية نزع السلاح لصالح السلام والأمن العالميين.

خامساً، يجب علينا إصلاح النظام الاقتصادي الدولي وتشجيع التنمية العامة لجميع البلدان. فالنظام الاقتصادي القديم وغير الرشيد أعاق بشدة التنمية السليمة للاقتصاد العالمي، مما زاد من توسيع فجوة الثروة بين الشمال والجنوب. وإن الأزمة المالية لشرق آسيا، التي انفجرت قبل عامين، أضرت ببلدان كثيرة في العالم. وأصبح منع المخاطر المالية وضمّان الأمن الاقتصادي مهمة عاجلة تواجه كثيراً من البلدان، لا سيما البلدان النامية. والاقتصاد العالمي كل متشابك وغير قابل للانقسام. وينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي سلوك نهج مسؤول والقيام، في روح تقاسم المخاطر، بتعزيز تعاونهم والنهوض بصفة مشتركة بنمو ثابت للاقتصاد العالمي.

من الضروري إذن إصلاح النظامين الدوليين الاقتصادي والمالي الحاليين. وينبغي للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تؤسس بحماس إطاراً لمنع المجازفات المالية والاقتصادية الأخرى والتغلب عليها. وطبقاً لذلك ينبغي أن تتحمل البلدان المتقدمة النمو مزيداً من الالتزامات. وللبلدان النامية الحق في المشاركة المتساوية في صنع القرارات الاقتصادية العالمية وصياغة القواعد ذات الصلة بالموضوع. وفي الجولة الجديدة من المفاوضات التي ستبدأ قريباً في منظمة التجارة العالمية، ينبغي أن تعكس المطالب المعقولة للبلدان النامية. وينبغي تعزيز التعاون على أساس تبادل المنفعة. ولا يجوز لأي بلد أن يلحق الضرر بالأمن الاقتصادي والتنمية للبلدان الأخرى بسبب مزاياه الاقتصادية والتكنولوجية والمالية. وينبغي لنا جميعاً أن نعارض التمييز في التجارة،

السلمية والودية بين البلدان. ومن رأي الحكومة الصينية أن مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة لا تزال هامة برغم التغييرات الكبيرة التي حدثت في الموقف الدولي. ونحن نعارض أي تفسير غير مسؤول لها بأي عذر كان.

وإذا أريد تعزيز دور الأمم المتحدة، فيجب المحافظة على سلطة مجلس الأمن. وطبقاً لأحكام الميثاق، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية حماية السلم والأمن الدوليين. ولقد ثبت أنه لا يمكن استبدال دور مجلس الأمن. ونظراً للظروف الجارية، تتحتّم المحافظة على سلطته ودوره القيادي. ومن الخطورة البالغة القيام بأي عمل لإضعاف هذه السلطة أو لفرض إرادة بلد منفرد أو مجموعة من البلدان على مجلس الأمن. فبدلاً من أن يحافظ على السلام فإنه سيزيد من توليد سياسات التلويح بالقوة والهيمنة وسيؤدي إلى اضطرابات بلا نهاية.

وإذا أريد تعزيز دور الأمم المتحدة، فمن الضروري ضمان أن يكون لجميع الدول الأعضاء الحق في المشاركة المتكافئة في الشؤون الدولية حتى تنعكس مقترحاتها المعقولة بالكامل وتحمي الأمم المتحدة حقوقها ومصالحها المشروعة. ويجب أن تعبر القرارات التي تعتمد عليها الأمم المتحدة عن الإرادة المشتركة لأغلبية دولها الأعضاء. وأي محاولة من جانب بلدان قليلة أو مجموعة من البلدان لاحتكار الشؤون العالمية وتقرير مصير شعوب البلدان الأخرى إنما تسيّر عكس اتجاه العصر ولن تنجح أبداً.

رابعاً، يجب أن ندعم مفهومنا أمنياً جديداً ونحمي الأمن الدولي. ويقوم المفهوم الأمني القديم على التحالف العسكري وتكديس الأسلحة ولا يساعد على حماية الأمن الدولي، أو، بدرجة أقل، يبني سلاماً دائماً في العالم. ومن الضروري في عالم اليوم دعم مفهوم أمني جديد يفي باحتياجات العصر، واستكشاف طرق جديدة لصيانة السلام والأمن. وينبغي أن تكون لب المفهوم الأمني الجديد الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة، والتعاون. وتعد المبادئ الخمسة للتعيش السلمي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الأساس السياسي لصيانة الأمن الدولي، بينما يشكل التعاون المتبادل الفائدة والتنمية المشتركة ضمانه الاقتصادي. والحوار على قدم المساواة، والتشاور الكامل، والمفاوضات السلمية طريق سليم للمحافظة على الأمن الدولي.

أراضيها، وسيواصلان دعم القضية الكبرى وهي إعادة الوحدة الوطنية. ومن الحقائق المعروفة عالمياً أنه لا توجد إلا صين واحدة في العالم، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين كلها. وأراضي الصين وسيادتها جزء غير قابل للتقسيم. وتمثل إعادة توحيد الأرض في نهاية المطاف التطلع المشترك والقرار الثابت لكل شعب الصين بمن فيه أبناء جلدتنا في تايوان. ولن تثني أي قوة عن هذه القضية الكبرى.

وستواصل حكومة الصين تمسكها بسياساتها الراسخة في تسوية مسألة تايوان. ونعارض بشدة أي محاولة "لإعطاء الاستقلال لتايوان" لتكون هناك "دولتان صينيتان" أو "دولة صينية وأخرى تايوانية". وأي تحرك لتقسيم الوطن محكوم عليه بالفشل. وقضية الصين الكبرى لإعادة الوحدة الوطنية يمكن أن تنجز، ولسوف تنجز.

قبل أيام قلائل هز إقليم الصين في تايوان زلزال عاتق؛ تسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات لمواطنينا في تايوان. ونحن قلقون غاية القلق إزاء هذه الكارثة ونعرب عن تعاطفنا مع إخوتنا في الجزيرة. كما نعرب عن مواساتنا لأسر ضحايا الزلزال. فالشعب على ضفتي المضيق إخوة وأخوات في أسرة واحدة كبيرة. والكارثة التي حلت بتايوان وآلام مواطنينا في الجزيرة يتشاطرها الشعب الصيني بأسره. وسوف نقدم كل ما يمكن من دعم ومساعدة بغية تخفيف الأضرار الناجمة عن الزلزال.

أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة وإلى المجتمع الدولي عامة لتعاطفهم ومواساتهم ومساعدتهم.

لقد أقبل فجر القرن الحادي والعشرين. ومستقبل العالم مشرق، ولا بد أن يكون القرن الجديد أكثر بهاء من هذا القرن. والشعب الصيني على أهبة الاستعداد للعمل مع شعوب البلدان الأخرى من أجل إرساء أسس نظام دولي جديد ملؤه العدل والصواب من أجل السلام والتنمية في القرن الجديد ومن أجل تقدم المجتمع الإنساني برمته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية إيطاليا، معالي السيد لامبرتو ديني.

أو تنمر الأغنياء على الفقراء أو اللجوء التعسفي للجزءات الاقتصادية، أو التهديد بالجزءات ضد البلدان الأخرى. وللبلدان المتقدمة النمو والنامية مزاياها وينبغي أن تتعلم كل فئة من الأخرى لتعويض أوجه النقص لديها بما يحقق التنمية المستدامة المشتركة.

زيادة على ذلك، وبالنسبة للقضايا العالمية مثل البيئة والفقير والديون، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ألا تنهرب من مسؤوليتها وواجبها، بل يجب عليها أن تتولى القيادة في توفير المساعدة التكنولوجية والمالية للبلدان النامية. ونرى من الضروري أن تعقد الأمم المتحدة مؤتمرات خاصة في وقت مناسب لمناقشة شمولية الاقتصاد العالمي من أجل النهوض بالتعاون الدولي في هذا الميدان وتحقيق الرخاء المشترك.

إن جمهورية الصين الشعبية ستحتفل بعيدها السنوي الخمسين. وطوال نصف قرن، وبخاصة في الـ ٢١ سنة الأخيرة من الإصلاح والانفتاح، حدثت في الصين تغيرات مزلزلة، وسجل الشعب الصيني منجزات ضخمة في التنمية الاشتراكية الاقتصادية، والسياسية، والثقافية وكذلك في التجارب الدبلوماسية وغيرها. وعقب عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم في السنة قبل الماضية، سوف تستأنف الحكومة الصينية قريبا ممارسة السيادة على ماكاو. وفي الوقت الحاضر تتمتع الصين بالاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي المستدام، والوحدة الوطنية والهدوء الاجتماعي والتقدم. ورغم ما ينتظرنا من صعوبات وتحديات خطيرة فإننا واثقون وقادرون على التغلب على الصعوبات والارتفاع إلى مستوى التحديات والسير قدما بكل جوانب قضية الاشتراكية لبناء بلد قوي ومزدهر وديمقراطي ومتقدم ثقافيا.

وفي مواجهة التغيرات الدولية تسير الحكومة الصينية بثبات في طريق التنمية الاقتصادية باعتبار ذلك المهمة المحورية، وتتقدم بإصرار في الإصلاح والانفتاح، وتحافظ باستمرار على الاستقرار الاجتماعي والتطبيق الذي لا يهتز لسياسة سلام خارجية مستقلة. ونحن راغبون في مواصلة تطوير علاقات الود والتعاون على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، مع جميع بلدان العالم الأخرى، وفي تقديم إسهاماتنا في حماية السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة.

وستقوم الحكومة الصينية والشعب الصيني، كالعهد بهما، بالدفاع المستميت عن سيادة الصين وسلامها

إن الأزمات التي اندلعت في السنوات الأخيرة أثارت مآزق أليمة وأسئلة صعبة تتطلب إجابات. ومن الخطأ أن تستخدم نقائص النظام الدولي ذريعة للسلبية. ولكن من الخطأ أيضاً تجاهل الطلبات الجديدة من أجل التيقن وسيادة القانون: فقد أصبح التحدي الأكبر الصلة بين السلطة والقانون، ووضع مدونات للسلوك والانضباط السياسي توفق بين السلطة والشرعية.

واسمحوا لي أن أقدم مجموعة من المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها في عملنا في القرن الجديد. أولاً، ينبغي أن نعزز درء الأزمات بدلاً من قمع الصراعات. وقد لاحظ الأمين العام، كوفي عنان، بحق ما يلي: يجب أن نستأصل الأسباب الثقافية والاقتصادية للصراعات، وأن تسود ثقافة درء الصراعات على ثقافة قمع الصراعات. ونحن نعرف ما هي أسباب الصراع: انها الهوة الكبيرة بين مستويات المعيشة ومداخل مختلف الطبقات والأمم؛ والزيادة الأسية في الهجرة الجماعية من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية؛ والاختلافات الثقافية والصراعات وما تولده من تعصب؛ والأعمال الإجرامية التي ترتكب من أجل تجريد أمة أو إنشائها. هذه هي الفرسان الأربعة في سفر الرؤيا المعاصر.

ثانياً، ينبغي لنا ألا نستخدم القوة إلا كملجأ أخير. وينبغي استخدام الأسلحة لوقف السلوك الإجرامي فقط عندما لا يكون هناك مجال لاستخدام الأدوات الاقتصادية والسياسية أو عندما تكون قد فشلت. قبل عشر سنوات استطاعت هذه الأدوات نفسها أن تطيح بالشيوعية الاستبدادية، التي كانت عدواً أكثر صلابة من طغاة اليوم. ففي منطقة البلقان وتيمور الشرقية، تم إطلاق عمليات حفظ السلام من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والجماعية والمنظمة. وكانت القرارات بالتدخل قد اتخذت بعد تكرار المطالب بأن ينهي المتهمون حالة انعدام الشرعية؛ وبعد استنفاد وفشل السعي إلى حل دبلوماسي؛ وكان ذلك من جانب مجموعة من الدول وليس من جانب دولة بمفردها.

إننا نعيش في عصر يتسم بالحروب التي لم تنته. ففي العراق كما في صربيا، تم بدرجة كبيرة إضعاف الحكام المتسلطين، إلا أنهم لا يزالون في السلطة. فكيف وإلى أي مدى يمكن استخدام الجزاءات لكسي تحل محل استخدام القوة أو تكملها؟ فلربما نحتاج إلى استراتيجيات وقواعد دولية أكثر وضوحاً تهتم بأضعف

السيد ديني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أهنتكم، سيدي، بانتخابكم رئيساً للجمعية العامة؛ فهذه ضمانة أكيدة لنجاح الدورة الرابعة والخمسين. وأود أيضاً أن أشكر سلفكم، ديدبير أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي، لإدارته المثالية لأعمال الجمعية في العام الماضي.

وبالنسبة للقضايا الكثيرة التي تواجه الجمعية العامة في العام المقبل تتشاطر إيطاليا وتؤيد البيان الذي أدلى به أمس وزير خارجية فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن الأعوام القليلة الماضية من هذا القرن حطمت فكرة أن الناس وحريرات الإنسان تأتي في المرتبة الثانية وراء سيادة الدول. ففي كوسوفو وتيمور الشرقية لجأ تحالف من دول إلى استخدام القوة ولكن ليس من أجل مصالح وطنية ذاتية، ولا من أجل الدفاع عن حدودها، ولا لفرض هيمنة جديدة.

وصادفت نهاية الكابوس النووي الانتشار الواسع النطاق للصراعات المحلية وأعمال الارهاب والأزمات الاقتصادية والمالية الخانقة. فهل يمكن أن تكون نهاية الشيوعية قد أعطت السلام للأعداء السابقين في الحرب الباردة والصراع لبقية بقاع العالم؟ لقد تمخضت الحرب الباردة عن سلام منقوص ومحفوظ بالمخاطر. فهل كان ذلك أفضل من سلسلة الصراعات المأساوية التي أطبقت بنيرانها على البشرية على مدى ١٠ سنوات ماضية؟ لقد ساعد تقسيم أوروبا على تحييد التوترات في جميع أنحاء كوكبنا فهل يعني هذا أن الأسلحة النووية أوجدت فترة من استقرار غير مسبوق، وأننا ينبغي - كما اقترح البعض في تناقض - أن نمنح جائزة نوبل للسلام إلى القنبلة؟ إن انهيار النظام الدولي السابق أوجد حشداً من الدول الجديدة. فهل يعني هذا أن تقسيم العالم إلى قسمين كان الطريقة الوحيدة لمنح المواطنة العامة لشعوب وجماعات دينية لم تتعلم أبداً فن التعايش السلمي؟ والمجتمع الدولي يتخذ اليوم إجراءات عسكرية في تعامله مع المآسي التي كانت تجعلنا قبل سنوات قلائل غير مباليين، ومع هذا لا تزال تتأثر بالتقديرات العسكرية والمصالح الاستراتيجية والتضامن الإقليمي والرأي العام وضخامة أي انتهاكات لحقوق الإنسان. فكيف لنا أن نتصرف وفق قواعد أكثر دقة تقوم أساساً على واجب الدول في حماية حقوق الأفراد؟

"إن من الأهمية بمكان لأية حكومة أن تولي اهتماما بما يصدر عن الدول الأخرى من حكم علينا، وذلك لسببين. السبب الأول، وبمعزل عن مزايا أية خطة معينة أو تدبير محدد، هو أن من المرغوب فيه، ولأسباب متنوعة، أن يبدو الحكم للدول الأخرى بوصفه وليد سياسة حكيمة وشريفة. والسبب الثاني، وفي حالات يكتنفها الشك، وبخاصة في الحالات التي قد تضل فيها المجالس الوطنية سواء السبيل، بسبب وجود هوى قوي أو مصالح آنية، هو أن الرأي المزعوم أو المعروف للعالم المحايد قد يكون أفضل دليل يمكن اتباعه".

لقد اكتسب العالم اليوم حساسية جديدة. فلم يعد يتسامح إزاء إنزال الظلم بالضعفاء وهذا ينطوي على إعادة التفكير في مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل التي كانت تنظم مجتمع الأمم منذ أكثر من ثلاثة قرون، حيث بدأت في أوروبا. ويجب علينا أن نتجنب استخدام المعايير المزدوجة، فنطبق مقياسا واحدا مع البلدان الصديقة وآخر مع البلدان التي ليست صديقة. وهذا ما يجعل موافقة الأمم المتحدة أمرا لا مفر منه في نهاية المطاف، لأن المعيار القانوني الدولي لا يمكن - ما عدا الحالات الاستثنائية المؤقتة - أن يكون حكرا على أية مجموعة من الدول.

وعندما ندافع عن حقوق الآخرين، لا يمكننا أن ندعي بأن حياة شعبنا لا تتعرض للخطر أيضا. وعلى غرار ذلك، قد يكون من التناقض ألا نولي نفس الأهمية لحياة الآخرين كما نفعل بالنسبة لشعبنا.

ويجب أن تشارك كل ثقافة وكل تقليد في الدفاع عن الحريات الفردية والحرية عامة. وليس بوسعنا أن نتجاهل البعد الإقليمي لحقوق الإنسان، التي يمكن إغناء طابعها العالمي المقدس بتنوع التجارب التاريخية. إلا أن المآزق والشكل الناجم عن حقوق النقض المتضاربة يجب العمل على تفاديها من خلال ربط حتى أقوى الدول بنظام من القواعد والمبادئ، يوازن قوتها مقابل فعالية وقوة المؤسسات الدولية.

خامسا، ينبغي لنا أن نعزز المؤسسات. فالمرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة دلت على أن التجمعات السياسية والاقتصادية الكبيرة يمكن أن تضمن بسهولة أكبر التعايش والتسامح الديني والتقدم الاقتصادي. وينبغي

أفراد المجتمع، وتحترم المعارضة السياسية وتلتفت إلى حظر تقوية الطغاة من خلال الجزاءات. وينبغي أن ينصب تركيزنا بصورة أكبر على الحوافز بدلا من الجزاءات.

ثالثا، يتعين علينا أن نحدد القواعد. فلا أحد يعرف حجم أو شكل التحدي القادم. إلا أن استجابتنا يجب أن يملئها احترام المبادئ العالمية وليس توازن القوة. حذار من تصور شبح القانون الدولي على أنه قانون الأقوى. وحذار من جعل بعض البلدان في المساواة أفضل من بلدان أخرى، فهذا من شأنه أن يتعارض وأفضل تقاليدنا السياسية والثقافية، التي يعني القانون فيها حماية الضعيف.

إن العالم الغربي والمؤسسات الأوروبية - الأطلسية لا تشكل تهديدا لسلامة وازدهار وحرية أي شخص. ولكن يجب علينا أن نحسن الصكوك التي تدافع عن حكم القانون. ويجب علينا أن نحدد واجبات الدول. ويجب علينا أن نضع مجموعة كاملة من قوانين الدعاوى المتعلقة بحقوق الإنسان العالمية. ويجب علينا أن نضع قواعد وإجراءات تبرر خرق السيادة باسم المسؤولية العالمية. ولهذا السبب يجب على كل بلد أن يضع في قائمة أولوياته التصديق على الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان. وإنني أفكر على وجه الخصوص بالمحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت في روما في حزيران/يونيه من العام الماضي. وهذه الصكوك تتجسد في تشريعاتنا وممارساتنا الوطنية. وأخيرا، ينبغي لنا أن نشجع على مشاركة مؤسساتنا الوطنية. وانطلاقا من هذه الروح دعونا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون، إلى مخاطبة البرلمان الإيطالي.

وإلى أن تتجسد حقوق الإنسان بصورة راسخة في مؤسسات/ستظل الشكوك قائمة حول العلاقة بين الشرعية والفعالية. فإنشاء المواطنة العالمية على نحو متدرج عملية تعلم ينبغي لنا جميعا أن نشارك فيها. وإلا فإننا سنتسابق نحو التشرذم ونحو التماس أشكال من الاستقلال لا تكون ناجعة اقتصاديا ويكتنفها الضعف إزاء رغبات الآخرين في الهيمنة.

رابعا، يجب علينا أن نتعلم كيف ننظر بعين التقدير إلى حكم الآخرين علينا. وأود أن استشهد، في هذا الصدد، بأحد الآباء المؤسسين للديمقراطية الأمريكية، جيمس ماديسون، حيث يقول:

وأكثر ديمقراطية من حيث تركيبته، تمشيا مع مقترحات عدد من الدول الأعضاء. وينبغي أن يصبح بإمكان جميع مواطني العالم أن يشعروا بأن الأمم المتحدة تعبر عنهم وأنهم جزء من عمليات اتخاذ القرار والتشريع التي تجري فيها؛ وهذا لمصلحة السيادة الدولية التي ليست امتيازاً لقلّة قليلة، بل حقاً للجميع.

لقد كانت الحرب الباردة نظاماً دولياً تسوده دولتان عظيمتان وتحكمه الأسلحة النووية. وعالم اليوم متحد أكثر اقتصادياً، ولكنه منقسم أكثر سياسياً. وشعار الاقتصاد أصبح إزالة الضوابط. بيد أن السياسة يجب أن تكون بها قواعد إذا أردنا للفوضى ألا تسود. وعلى خلاف السوق، لا يمكن في السياسة ليد خفية أن ترسي السلام وتحقق الازدهار. وما نحتاج إليه هو يد مرئية تسن القواعد والضوابط، وترغم الدول على احترام تلك القواعد والضوابط، خارج حدودها وفي معاملة مواطنيها على حد سواء. فلنجعل من الأمم المتحدة اليد المرئية للسلام والازدهار. وقد يكون ذلك أكبر تحدٍّ أمامنا. ولا بد لنا من أن نتصدى له معاً، هنا في هذا المحفل، وأن نضعه في صميم المناقشة المقبلة عن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقاً للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ستغلق قائمة المتكلمين اليوم الساعة ١٨/٠٠.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غابرييل غاتي، وزير الشؤون الخارجية والسياسية في سان مارينو.

السيد غاتي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية): وقدم الوفد نصاً بالانكليزية: باسم سان مارينو حكومة وشعباً، أود، يا سيادة الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. إنكم تمثلون منطقة جغرافية، هي القارة الأفريقية، يمكنها أن تسهم بقدر كبير في تحديد الأسباب الرئيسية لمشاكل العالم والمساعدة في تقييم آثارها. وبوسعكم أن تمضوا بهذه المنظمة صوب تحقيق نتائج مرغوبة وملموسة.

ونوجه إشادة خاصة للرئيس ديديير أوبيرتي. وقد أتاحت لسان مارينو فرصة وشرف العمل على نحو لصيق

مراعاة ذلك عندما يتراكم الضغط من أجل إطلاق قمع تقرير المصير من زجاجة سيادة الدولة.

المؤسسات الكبيرة وحدها، سواء كانت إقليمية - مثل الاتحاد الأوروبي والتحالف الأطلسي - أو عالمية - مثل الأمم المتحدة - يمكن أن تردم الهوة بين التدوين الديمقراطي للقوانين وتنفيذها بفعالية. وما لم تتوفر لدينا شبكة مؤسسية قوية، فإن كل عملية من عمليات حفظ السلام يمكن أن تنتهي وقد بدت كما لو كنا نستبيح القانون. وسيشعر كل واحد وكأنه يتعين عليه أن يتطلع فقط إلى ضمان أمنه، مما يؤدي إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل. لذا دعونا نستأنف محادثات نزع السلاح، كما اقترح الرئيس كلينتون في خطابه أمس/ونرسي أمننا القومي على أسس أكثر رسوخاً.

ثمة درس واحد ينبغي أن يستقى من سنوات الاضطراب هذه: إن التدابير الرامية إلى منع وقوع أخطر انتهاكات حقوق الإنسان قد تكون لها الأسبقية على احترام السيادة الوطنية. فلا يمكن لأية حكومة أن تختبئ وراء درع حدودها. والشرعية تتطلب إعادة تحديد العلاقات بين الدول والمجتمع الدولي. وتتطلب إعادة تعريف مبدأ عدم التدخل، هذا المبدأ الذي أتاح للدول في بعض الأحيان المجال لإهمال واجباتها تجاه مواطنيها. ومع أن الأمم المتحدة منظمة مؤلفة من دول، فإن الحقوق والمثل العليا التي تحميها هي حقوق ومثل الأفراد.

لقد سردت بعض القواعد التي قد تساعد في إعادة تعريف التعايش بين الشعوب عن طريق عمل الأمم المتحدة. وإننا نعيش في عالم إذا ما تهددت فيه أية مجموعة بأخطار فإن ذلك يؤثر مباشرة في كل المجموعات الأخرى ويضطرها إلى تحمل المسؤولية، عالم لم يعد من الممكن فيه الاستناد إلى مفهوم عدم التدخل لمعارضة العمل الذي يتخذ للتصدي للانتهاكات الخطيرة للحقوق الأساسية. ويجب أن نسأل أنفسنا كيف نواجه كل هذه التغيرات من أجل تعاون دولي أوثق وأكثر إنصافاً.

وبالطبع، ستظل الدول تنظر إلى المصالح الوطنية على نحو مختلف، وسيتعين دائماً التوفيق بينها سلمياً. ولكن حتى يتسنى للأمم المتحدة التصدي لتحديات القرن الجديد، يجب وضع مدونات سلوكنا داخل إطار دولي أكثر صلابة. وينبغي جعل مجلس الأمن الدولي أكثر تمثيلاً

البلدان الغنية والفقيرة يجب ألا يصبح غير قابل للإصلاح، مما من شأنه أن يعود بعواقب وخيمة على البشرية جمعاء.

سان مارينو تؤيد وتدعم سلسلة البرامج والخطط التي أعلنتها البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الرئيسية في العالم لمعالجة هذه الحالة الطارئة الخطيرة، إلا أنها لم تثبت حتى الآن كفاءتها في معالجة مشكلة الدين بطريقة حاسمة.

ويحدونا أمل في أن تكثف الأمم المتحدة النقاش الرامي إلى حل عادل ودائم للمشكلة. وعلى وجه الخصوص، نأمل أن تصبح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي بمثابة المختبر الأفضل للأفكار المتعلقة بتعريف المشكلة. وتشارك سان مارينو في النهج الأخلاقي لتناول الحالة بالتضامن والتنمية. وفي اعتقادنا أن ذلك سيوفر المزيد من الأمل للناس المتضررين بعبء الدين الثقيل هذا.

في السنة الماضية، كانت جمهورية سان مارينو من بين أوائل البلدان التي صادقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اقتناعاً منها بأن هذه المؤسسة لا غنى عنها لضمان نظام عالمي أفضل في المستقبل. وفي المجتمع الدولي، لا تمثل تلك المؤسسة تقدماً سياسياً وحسب، وإنما تقدماً أخلاقياً.

وقد أنشأت جمهورية سان مارينو مؤخرًا هيئة تحكيم دائمة وتأمل أن تصبح تلك الهيئة أداة دولية جديدة بالثقة ومحايمة من أجل حل النزاعات الوطنية والدولية.

نعتقد بأن هذه الآلية ستقيمها على النحو الواجب لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي ستتمكن قريباً من أن تقرر اتفاقية مناسبة. ونعتقد أيضاً بأن هذه المبادرة يمكن أن تمثل إسهاماً كبيراً من بلدنا إلى المجتمع الدولي.

في مستهل الألفية الثالثة لا يزال نشعر بالقلق إزاء كون مجموعة كبيرة ومعززة من القوانين الإنسانية وحقوق الإنسان تتواجد مع انتشار الاعتداءات التي تتجاوز جميع الحدود والتي تؤذي المدنيين بصورة حصرية تقريباً، لا سيما الأطفال والنساء.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يقول بحق إنه حقق أهدافه في ميدان القانون الدولي وحقوق الإنسان، وهي

معه والتيقن من مهاراته الفائقة التي لا تنكر والإنجازات البارزة التي تحققت في فترة ولايته.

أخيراً، أود أن أتقدم بالتهنئة للدول الثلاث الجديدة التي انضمت مؤخرًا إلى أسرة الأمم المتحدة الكبيرة. وأنا على اقتناع تام بأن البلدان التي لم تشترك قط في حروب تمتلك ثراءً لا يقدر ويمكن أن تنقل للعالم بأسره تاريخها المتسم بالسلام والتسامح، الأمر الذي سيساعدنا على بلوغ الأهداف الموضوعية في ديباجة الميثاق.

إن جمهورية سان مارينو تؤمن بأن الأمم المتحدة تمثل، ويجب أن تظل تمثل، محفل المفاوضات الدولية الذي يناسب توقعات الدول تماماً. ونعرب مجدداً عن رأينا في أن دورها مركزي في منع الأزمات الدولية وإدارتها، لا سيما في ميدان السلم والأمن، عن طريق العملية الاستباقية الضرورية لأجهزتها العاملة الرئيسية، وفي مقدمتها، مجلس الأمن، الذي يجب ألا تُلغى مشروعيته أبداً.

إن إصلاح المجلس، في سياق إصلاح أكبر لمنظومة الأمم المتحدة، يمثل خطوة أساسية في بناء الهيكل الدولي الجديد. وقد نشأ الإصلاح من ضرورة تحديث

تركيبه وطريقة عمل أهم جهاز في الأمم المتحدة ليعمل في بيئة دولية تغيّرت أيما تغيير.

ونحن نشكر الأمين العام بصفة خاصة لأنه اقترح برنامج إصلاحات كاملاً وواسع النطاق لتعزيز الأمم المتحدة، وقد أنجزه جزئياً. وسيمضي هذا البرنامج قدماً لأن المنظمة إن لم تتطور باستمرار، لن يتسنى لها أن تمنع تحديات الألفية الجديدة في بعض الحالات، أو أن تتصدى لها في حالات أخرى.

وتحس سان مارينو بأن لها مسؤولية دولية وترى ضرورة حشد كل طاقتها لإيجاد حلول تضامنية لمشكلة الدين الخارجي الخطيرة التي تشهدها البلدان النامية.

وإزاء الـ ٣ بلايين من البشر الذين لا يزالون يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وإزاء الـ ١٣٠ مليون طفل الذين لا يحصلون على التعليم والـ ١,٥ بليون من الناس الذين لا يحصلون على مياه الشرب، يجب علينا أن ندعم العمل الرامي إلى تحقيق تنمية مستدامة وسياسات اقتصادية صحية. إن اختلال التوازن بين

لتغيير الحالة في تيمور الشرقية. والعمل الذي تبدأه الأمم المتحدة محفوف بالخطر، إلا أنه سيسهم في زيادة دور الأمم المتحدة وكرامتها، ويبرز قوتها بوصفها مؤسسة نزيهة ومحايدة ويجعل منها حصنا في وجه المراوغة من أجل الدفاع عن حياة البشر وكرامتهم.

وتعرب حكومة سان مارينو عن ارتياحها الكبير لقوة الدفع المتجددة التي تحظى بها المفاوضات المتعلقة

أهداف ما كان تصورهما قبل ٥٠ عاما ممكنا. إلا أن تحقيق هذه الأهداف الكبيرة لم يتسن إلا بتطبيق القواعد المستقرة في وقت واحد. وفي هذا الصدد، نقدر العمل الدؤوب الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، بهدف سد الفجوة العميقة بين الشرعية والممارسة المقبولة، وإبراز الحاجة المطلقة في مجتمع الدول للتطبيق الكامل للقانون الدولي واحترامه. وتتوقع سان مارينو الكثير من مؤتمر القمة العالمي المقبل للأطفال.

ويحفل كل بلد وكل ثقافة برسائل سلام كثيرا ما تُنتسى أو تهمل أو يتم تجاهلها. وتقع على عاتق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وعلى عاتقنا جميعا المسؤولية عن إعادة تنشيط تلك الرسائل بإيقاظ ضميرنا وتطبيق ثقافة السلام الشاملة. ولا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا تمكنا من التعرف على بذور العنف والتغلب عليها بشجاعة.

لذلك، يتعين علينا أن نقرر الآن أي ثقافة نريد أن ندافع عنها: الثقافة التي تعتبر العنف شرا حتميا لا يسعنا إلا أن نحمي أنفسنا منه، أو الثقافة التي تمكنا من استئصال العنف.

إن ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي تتضمن ما يلي:

"ولما كانت الحروب تتولد في عقول البشر،
ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام"،

لا تزال اليوم، في رأينا، المنظور الصحيح لأن بناء السلام عن طريق الحوار والتربية والقبول بالاختلافات هو أفضل ضمان لبقاء البشرية.

نعلم جميعا أن ٤٥ صراعا مسلحا تدور رحاها حاليا في جميع أنحاء العالم. والمحزن أن الحقد والعنف يعملان باستمرار على تبيد الأمل في أن البشرية ستكون على استعداد قريبا لجني ما يسمى بـ "عوائد السلام"، نتيجة انتهاء توازن الرعب بين الدولتين العظميين، تحقيقا لأهداف إيجابية.

إن جمهورية سان مارينو تقدر عميق التقدير القرار الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخرا بالسرعة المطلوبة بإنشاء قوة سلام متعددة الجنسيات

بعملية السلام العربية - الإسرائيلية. وتنظر سان مارينو بارتياح أيضا إلى البحث الراهن عن حلول سياسية في نهاية الصراع في البلقان، وعن تحقيق التضامن الملموس بين سكان كوسوفو.

ويأسف شعب سان مارينو مع الشعوب الحزن لرؤيته المسألة الآنية الهامة، مسألة عقوبة الإعدام، لم تدرج في جدول أعمال الجمعية العامة. وتزعم سان مارينو أن تواصل التعبير عن احتجاجها ضد حكم الإعدام، اعتقادا راسخا منها بأن أداة الموت المقيتة التي ينزل بها إنسان بكامل وعيه وعلى نحو قانوني بإنسان آخر ليست جوابا صالحا وفعالا للدفاع عن المجتمع، ولا رادعا ضد انتشار الإجرام.

بالنيابة عن حكومة سان مارينو، أود أن أبين مرة أخرى أهمية الدور المركزي للأمم المتحدة بالنسبة للتحديات الرئيسية في نهاية هذه الألفية، وقوة الدفع التي يمكن أن تولدها المنظمة الدولية الكبرى للقرن الجديد، الذي سيسوده تفوق ثقافة السلام على ثقافة الحرب، وثقافة الحياة على ثقافة الموت، وتحقيق كرامة الإنسان كاملة على انتهاكها بصورة منهجية.

بهذه الروح أتمنى لكم، سيدي، ولجميع أعضاء الجمعية العامة، عملا طيبا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.